

**مضائق تيران ودورها في الصراع
العربي - الإسرائيلي
مارس ١٩٤٩ - مارس ١٩٥٧**

دكتور فطين أحمد فريد

جامعة قناة السويس

مضائق تيران ودورها في الصراع العربي الإسرائيلي

مارس ١٩٤٩ - مارس ١٩٥٧

إن التطورات التاريخية لمشكلة مضائق تيران بدأت ببداية الصراع العربي - الإسرائيلي في جولة الصراع الأولى عام ١٩٤٨ ، فمشكلة الملاحة في هذه المضائق لم تبدأ إلا ببداية الوجود الإسرائيلي على ساحل خليج العقبة عندما قامت القوات الإسرائيلية أثناء مفاوضات الهدنة مع الأردن باحتلال قرية أم الرشوش في الساعة ١٥٠٠ يوم ١٠ مارس ١٩٤٩^(١) .

وفي ١١ مارس تقدمت مصر بواسطة محمود رياض باحتجاج رسمي إلى الجنرال رايلي الأمريكي الجنسية وكبير مراقبى الهدنة للمخالفات العديدة التي ارتكبها إسرائيل باعتدائها واحتلال أم رشوش . وطلبت مصر أثناء مناقشة العدوان الإسرائيلي في لجنة الهدنة بإدانة إسرائيل وعودة قواتها إلى موقعها ، فاضطرب الجنرال رايلي أمام أحكام اتفاقية الهدنة المصرية الإسرائيلية الصريحة أن يدين فقط الطريقة التي اتبعتها إسرائيل في احتلال أم رشوش ، ولكن لم يدينها لاحتلالها ولم يطالبها بالانسحاب منها^(٢) .

ثم اجتمعت اللجنة العليا للهدنة برئاسة الجنرال رايلي ، ومثل مصر القائمقام إسماعيل شرين ، ومثل إسرائيل موشى ديان ، في محاولة جديدة لانسحاب إسرائيل من أم رشوش ، إلا أن الجنرال رايلي أفهم إسماعيل شرين بعدم جدوى المحاولة لأن حكومة الولايات المتحدة لن تمارس أي ضغط على إسرائيل في هذا الاتجاه^(٣) .

وقد أدرك إسماعيل شرين خطورة الموقف واستطاع إقناع الفريق محمد حيدر باشا - القائد العام للجيش المصري - في نهاية مارس ١٩٤٩ بضرورة تشكيل لجنة عسكرية وقانونية ، كان من بين أعضائها القائمقام إسماعيل شرين والدكتور وحيد رافت والبكباشي محمود رياض مندوبي عن القوات المسلحة . وتوجهت اللجنة بطائرة عسكرية إلى شرم الشيخ فشاهدت خليج العقبة وجزيرة تيران وصنافير ، واتضح لها أن إسرائيل بوصولها إلى خليج العقبة وجزيرة تيران أصبحت تهدد جنوب

شبه جزيرة سيناء والممر المائي لقناة السويس ، كما تهدد منطقة البحر الأحمر كلها سواء السواحل المصرية أو السعودية^(٤) .

وعند طرح الموضوع على اللجنة العسكرية والقانونية كان من الواضح أن احتلال إسرائيل لأم رشش عمل غير مشروع ، كما تبين أن الممر المائي الوحيد الذي يصل بين خليج العقبة والبحر الأحمر يمر على بعد حوالي ألف وخمسمائة متر من الساحل المصري^(٥) .

واتهت اللجنة إلى ضرورة وجود قوة عسكرية مصرية في منطقة شرم الشيخ لمراقبة أي تحركات إسرائيلية ، كذلك انتهت اللجنة بعد الدراسات القانونية التي قدمها الدكتور وحيد رافت إلى أنه من حق مصر ، وهي في حالة حرب مع إسرائيل ، أن تضع قيودا على الملاحة في مياهها الإقليمية بالنسبة لإسرائيل . كما تبين للجنة بعد دراسة الموقف العسكري والأمني ، أن احتلال أم رشش يهدد حدود مصر على خليج العقبة في منطقة طابا ، ومن ثم طلبت تعزيز القوات المصرية في هذه المنطقة لمنع إسرائيل من احتلالها^(٦) .

وكان من رأى الدكتور وحيد رافت ، وأيده في ذلك الدكتور حامد سلطان أستاذ القانون الدولي ، أن مياه الخليج ينطبق عليها وصف الخليج الوطني ، أي الخليج غير الدولى إذ كانت شواطئه جميعها تخضع للدولة العثمانية ، ثم أصبح يخضع للسيادة المشتركة لمصر والسويدية والأردن ، خاصة وأنه لم يكن في يوم من الأيام ممراً للملاحة الدولية^(٧) .

ووصلت اللجنة إلى إجراءات محددة واجبة الاتباع تتلخص في منع السفن الحربية الإسرائيلية من المرور في مدخل الخليج ، وضبط أية سفينة تجارية تابعة لإسرائيل وإحالـة أمرها إلى مجلس العـنـائم ، على أن تقوم بهذا الضبط السلطات المدنية الجمركـية بمساعدة الوحدـات النـظامـية التـابـعة لمـصلـحة خـفـر السـواـحل . ومن حق مصر التعرف على جنسية المراكب الأجنبية التي تمر بمدخل الخليج ، وكذا

التعرف على وجهتها^(٨). وبادرت الحكومة المصرية بإصدار قانون بهذه الإجراءات، وقانونا آخر بتشكيل مجلس غنائم في عام ١٩٥٠^(٩).

احتلال مصر لجزيرتي تيران وصنافير

كان لاحتلال إسرائيل لقرية «أم رشرش»، التي صارت تعرف الآن بميناء «إيلات» الإسرائيلي، أثر بالغ لدى السلطات المصرية. فقد اتفقت هذه السلطات مع سلطات المملكة العربية السعودية على أن تقوم القوات المصرية باحتلال جزيرتي «تيران» و«صنافير»، وهما الجزرتان اللتان تحكمان في مدخل خليج العقبة. وعلى أثر هذا الاحتلال أقامت السلطات العسكرية المصرية سنة ١٩٥١ في «رأس نصرانى» مدفع ساحلية تسيطر تماماً على الملاحة في مضيق «الإنتربرايس»^(١٠).

وقد اتخذت مصر هذه الإجراءات لمجرد تعزيز حقها وحق السعودية فيما يتعلق بالجزيرتين اللتين يتحدد مركزهما على بعد ثلاثة أميال بحرية على الأقل من الشاطئ في سيناء وأربعة أميال تقريباً من الجانب المواجه للسعودية، وقد تم ذلك لقطع خط الرجعة على أية محاولة للاعتداء على حقوق مصر^(١١).

وعلى أثر ذلك رأت وزارة الخارجية المصرية أن تبعث يوم ٢٨ فبراير ١٩٥٠ بمذكرة إلى الحكومة البريطانية - بوصفها الدولة التي تمون قواتها في الأردن عن طريق ميناء العقبة - تعلمها بأنه «بالنظر للمحاولات التي ظهرت من جانب السلطات الإسرائيلية بالنسبة لجزيرتي تيران وصنافير بالبحر الأحمر، بمدخل خليج العقبة أمرت الحكومة المصرية - وذلك بالاتفاق التام مع حكومة المملكة العربية السعودية - قواتها باحتلال الجزيرتين احتلالاً فعلياً، وهذا الاحتلال أصبح الآن أمراً واقعاً». وورد في هذه المذكرة أيضاً، «ولما كان هذا الاحتلال لم توح به فكرة إعاقاة المرور البري على أي وجه في المجال البحري الذي بين الجزيرتين المذكورتين وشاطئ سيناء المصري، فمن المسلم به أن هذا الممر، وهو الوحيد الممكن سلوكه عملياً، سيبقى حرّاً كما كان بالماضي، وذلك وفقاً للعرف الدولي ومبادئ القانون

الدولى المقررة»^(١٢) . ورأى الحكومة المصرية أن تبلغ السفارة الأمريكية بالقاهرة بمذكرة مماثلة ، فأخطرتها بها يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٠^(١٣) .

وعقب ذلك أعلنت مصلحة الموانئ والمنائر فى مصر - بناء على موافقة وزارة البحريـة والبحرـية - أن منطقة المياه الساحلـية الواقـعة غرب الخطـ المـوصل ما بين «رأس محمد» و«رأس نصراني» منطقة ممـنوعـة لا يـجوز الملاـحةـ فيها ، وـذلكـ فى منـشور لـشـركـاتـ المـلاـحةـ رقمـ ٣٩ـ لـسـنةـ ١٩٥٠ـ بـتـارـيخـ ٢١ـ دـيـسمـبرـ ١٩٥٠ـ ، وأـرسـلـ هـذـاـ المـنشـورـ لـجـمـيعـ شـركـاتـ المـلاـحةـ ، وـكـذـلـكـ إـلـىـ القـنـصـلـياتـ الـأـجـنبـيـةـ فـيـ مـصـرـ^(١٤) .

ونلاحظ على مذكرة وزارة الخارجية المصرية التي أبلغتها إلى كل من الحكومتين البريطانية والأمريكية أنها لم تقرر إغلاق مضيق تيران أمام الملاحة الدولية كلها ، بل أمام الملاحة الإسرائيلية وحدها مما يتلاءم مع قواعد قانون البحر ، وذلك على عكس ما ادعته إسرائيل أمام المجتمع الدولي آنذاك في محاولة لاستئثاره أن مصر عرقلت الملاحة الدولية بالإجراءات التي اتخذتها ، على الرغم من أن هذه الإجراءات متطابقة مع اتفاقية الهدنة المصرية الإسرائيلية التي منعـت سفن كل من الطرفين من الدخـولـ فـيـ المـياهـ الإـقـليمـيةـ للـطـرفـ الآـخـرـ ، وبالرغمـ منـ ذـلـكـ نـزـىـ الـمـنـحـازـينـ إـلـىـ جـانـبـ إـسـرـائـيلـ يـحـاـولـونـ التـمـسـكـ بـحـرـفـيـةـ نـصـوصـ تـلـكـ المـذـكـرـةـ لـلـانـطـلـاقـ إـلـىـ القـوـلـ بـأنـ تـيـرانـ كـانـ مـفـتوـحاـ لـلـمـلاـحةـ الدـولـيـةـ ، وـهـذـاـ تـحمـيلـ لـلـنـصـوصـ أـكـثـرـ مـاـ تـحـتـمـلـ^(١٥) .

واجبات القوات المصرية في خليج العقبة

وفي يوم ٢٦ مارس ١٩٥١ عقد مؤتمر بوزارة البحريـة والـبـحـرـيـةـ بأـمـرـ منـ مـصـطفـىـ نـصـرتـ باـشاـ وزـيرـ الـحـرـيـةـ وـالـبـحـرـيـةـ لـبـحـثـ الأـوـامـرـ الـلـازـمـ إـصـدـارـهاـ لـلـقـوـاتـ الـمـسـلـحةـ بـخـلـيـجـ الـعـقـبـةـ وـاـحـتـيـاجـاتـ هـذـهـ الـقـوـاتـ وـالـإـجـرـاءـاتـ الـواـجـبـ اـتـبـاعـهـاـ ، وـذـلـكـ تـنـفـيـذـاـ لـمـاـ جـاءـ بـالـمـذـكـرـةـ الـخـاصـةـ بـوـاجـبـاتـ الـقـوـاتـ الـمـصـرـيـةـ فـيـ خـلـيـجـ الـعـقـبـةـ ، وـالـتـىـ وـافـقـ عـلـيـهـاـ مـجـلسـ الـوزـراءـ بـجـلـسـتـهـ المنـعقدـةـ يـومـ ١٨ـ مـارـسـ ١٩٥١ـ^(١٦) .

وحضر هذا المؤتمر مصطفى نصرت رئيساً ، وكل من محمد بك سعيد مدير عام مصلحة الجمارك ، والدكتور وحيد بك رافت مستشار الدولة ، واللواء وحيد بك شوقي مدير عام مصلحة خفر السواحل ، واللواء أركان الحرب محمد نجيب بك مدير عام سلاح الحدود الملكي ، والأميرالى أركان الحرب السيد بك طه مدير إدارة العمليات الحربية ، والأميرالى أركان الحرب حافظ بكرى قائد سلاح المدفعية الملكي ، والقائمقام إسماعيل شرين بك مدير إدارة شئون فلسطين ، والبكباشى بحرى محمد أنور عبد اللطيف سكرتير فنى وزير الحربية والبحرية للشئون البحرية^(١٧) .

وببدأ المؤتمر بشرح من القائمقام إسماعيل شرين بك بتقدير الموقف فى البحر الأحمر وخليج العقبة^(١٨) ، ثم أطلع المؤتمر على المذكرة المقدمة من وزير الحربية والبحرية إلى مجلس الوزراء الخاصة بواجبات القوات المصرية فى خليج العقبة والتى وافق عليها المجلس بجلسه المنعقدة يوم ١٨ مارس ١٩٥١^(١٩) .

ثم بحث المؤتمر الأوامر اللازم إصدارها للقوات المسلحة بخليج العقبة بما يحقق الواجبات المنوطة بها ولا تتعارض مع القوانين الدولية أو شروط هدنة رودس بين مصر وإسرائيل . وشكل المؤتمر لجنة فرعية مثلت فيها الأسلحة الثلاثة (الحدود ، المدفعية ، البحرية) لبحث احتياجات هذه القوات والإجراءات الواجب اتباعها أو استكمالها حتى تتمكن من أداء واجبها على الوجه الأكمل^(٢٠) .

وقد استقر رأى المؤتمر على اعتبار المياه الإقليمية المصرية لمسافة ثلاثة أميال بحرية من الساحل المصرى بدلاً من ستة أميال ، وذلك تنفيذاً لهدنة رودس بين مصر وإسرائيل . ويدخل ضمن المياه الإقليمية المصرية مدخل خليج العقبة (مضيق تيران) . كما استقر رأى المؤتمر على قيام سفن بحرية جلاله الملك بمنع جميع السفن الحربية أو السفن الحربية المساعدة الإسرائيلية من الدخول فى المياه الإقليمية المصرية ، وعليها إطلاق النيران على أي سفينة من هذه السفن تدخل

المياه الإقليمية ، وكذا إطلاق قذائف الأعماق على أي غواصة تكون غاطسة تحت سطح الماء داخل المياه الإقليمية . وعلى المدفعية الساحلية إطلاق النيران على جميع السفن الحربية والسفن الحربية المساعدة الإسرائيلية - بعد التأكد من جنسيتها - من محطة الإشارات البحرية (P.W.S.S.) أو (W.S.S.) إذا دخلت هذه السفن المياه الإقليمية المصرية . وعلى طائرات السلاح الجوى الملكى تقديم المساعدة الجوية لسفن بحرية جلاله الملك وتلمدفعية الساحلية عند اشتباكها مع السفن الحربية أو السفن الحربية المساعدة الإسرائيلية^(٢١) وإذا وجدت أي سفينة تجارية إسرائيلية داخل المياه الإقليمية المصرية فعلى سفن بحرية جلاله الملك بعد التأكد من جنسيتها الإسرائيلية أن تقودها إلى أقرب ميناء مصرى لتسليمها إلى السلطات الجمركية فى ذلك الميناء ، وإذا خالفت السفينة المشار إليها أمر سفن بحرية جلاله الملك بالتوجه معها إلى أقرب ميناء مصرى ، تستعمل معها القوة لإجبارها على إطاعة الأمر ، ويعزز فى هذه الحالة أن تستعين بحرية جلاله الملك بالمدفعية الساحلية أو بالسلاح الجوى الملكى . وإذا لم تجاوب أي سفينة تجارية سواء وكانت إسرائيلية أو محابيدة - أثناء وجودها بالمياه الإقليمية المصرية - إشارات سفن بحرية جلاله الملك أو محطات الإشارات البحرية على الساحل بخصوص طلب معرفة اسمها وجنسيتها ووجهتها وميناء قيامها كما هو مصرح به فى القانون الدولى ، ففى هذه الحالة يطلق أمامها طلقة إنذار بواسطة سفن بحرية جلاله الملك أو المدفعية الساحلية بحسب الحالة لإجبارها على الوقوف والإجابة على الإشارات المطلوبة ، فإذا لم تمثل بعد الطلقة الثانية تطلق عليها طلقات مباشرة إلى أن توقف^(٢٢) .

وقد وافق مدير عام مصلحة الجمارك على إنشاء نقطة جمركية (*) فى ميناء شرم الشيخ ، وواجبات هذه النقطة تتلخص فى تفتيش جميع السفن التجارية الإسرائيلية أو المحابيدة التى تقودها سفن بحرية جلاله الملك إلى الميناء ، وذلك تنفيذاً للمرسوم إجراءات تفتيش السفن والطائرات وضبط الغنائم الصادر فى ٦ فبراير

سنة ١٩٥٠ والذى نشر بالعدد ٣٦ من الوقائع المصرية بتاريخ ٣ أبريل سنة ١٩٥٠ ، إلى جانب ضبط المهربات التى قد توجد على هذه السفن والمنصوص عنها فى المرسوم المذكور ثم إحالة أمرها على مجلس الغنائم^(٢٣) .

ومن حق سفن بحرية جلالة الملك ، أو محطات الإشارات البحرية على الساحل ، أن تسأل السفن الحربية المحايدة المارة فى المياه الإقليمية المصرية عن هويتها وجنسيتها ، على أن تراعى تقاليد الكياسة واللباقة المتبعة بين البحريات الحربية للدول المختلفة ، فإذا رفضت هذه السفن الإجابة على مثل هذه الإشارات أبلغت السلطات المصرية المختصة بذلك^(٢٤) .

وللسفن التجارية المحايدة عموما حرية المرور البريء داخل المياه الإقليمية المصرية ، ولها أيضا حرية دخول الموانئ المصرية ولكن عليها فى جميع الأحوال وطالما هي داخل المياه الإقليمية المصرية أن تجيب على إشارات سفن بحرية جلالة الملك ومحطات الإشارات البحرية على الساحل بخصوص السؤال عن اسمها وجنسيتها ووجهتها وميناء قيامها . ويلاحظ ما أمكن عدم التعرض لهذه السفن أو تعطيلها مادام لا يوجد ما يدعو إلى الاشتباه فيها . وإذا رفضت هذه السفن الإجابة على إشارات سفن بحرية جلالة الملك أو محطات الإشارات البحرية على الساحل فتؤمر بالوقوف للتحقق من جنسيتها ووجهتها والتأكد من أنها لا تحمل شيئا من المهربات الحربية المنصوص عنها فى مرسوم ٦ فبراير سنة ١٩٥٠ سالف الذكر . وإذا لم تمثل تلك السفن لأمر الوقوف تجبر على ذلك بالقوة وتقودها سفن بحرية جلالة الملك إلى أقرب ميناء مصرى لتسليمها للسلطان الجمركى ، ويجوز الاستعانة على تنفيذ ذلك بالمدفعية الساحلية وطائرات السلاح الجوى الملكي^(٢٥) .

وعلى قوات بحرية جلالة الملك ملاحظة استعمال حق السؤال والتحري بحذر ، وخاصة بالنسبة إلى السفن المحايدة التى تمر فى مدخل خليج العقبة

(مضيق تيران) ، وذلك حتى تألفه جميع الدول المحايدة التي تمر سفنها في هذا الخليج شمالاً أو جنوباً حتى يستقر لها هذا الحق تدريجياً - ولتكن شعارها لا إفراط ولا تفريط - ويجب عليها أيضاً مراعاة تقاليد الكياسة واللياقة المتبعة في البحريّة ، كأن تنتهي إشاراتها مثلاً بإشارة «حظ سعيد» ، أو ما إلى ذلك من تقاليد مرعية دولياً ، حتى لا تفهم بالتحدي أو تشهد بين الدول بعدم اللياقة دون ما يكون هناك ما يبرر استعمال الشدة أو الصلابة ، خصوصاً وأن هذه هي المرة الأولى التي تباشر فيها قوات البحريّة الملكيّة بصفة جديّة وفاعلة الحقوق البحريّة المعترف بها دولياً^(٢٦) .

اجتماع رأس التين

وفي يوم ٢١ أبريل ١٩٥١ عقدت اللجنة الخاصة بدراسة واجبات القوات المصريّة في خليج العقبة اجتماعاً بإدارة العمليات الحربيّة برأس التين بالإسكندرية بأمر وزير الحربية والبحريّة ، وذلك تنفيذاً لما جاء بالمذكرة الخاصّة بواجبات القوات المصريّة في خليج العقبة ، والتي وافق عليها مجلس الوزراء بجلساته المنعقدة في يوم ١٨ مارس ١٩٥١^(٢٧) . وحضر هذا الاجتماع عن وزارة الحربية والبحريّة ، القائم مقام إسماعيل شرين بك مدير إدارة شئون فلسطين والبكباشي بحري محمد أنور عبد اللطيف سكرتير فني وزير الحربية والبحريّة للشئون البحريّة ، وأخرون يمثلون العديد من أسلحة وأفرع الجيش^(٢٨) .

وبحثت اللجنة خلال هذا الاجتماع احتياجات القوات بخليج العقبة والإجراءات الواجب اتباعها لاستكمالها^(٢٩) . وانتهى رأى المؤتمّر إلى بناء أسلكتين بميناء شرم الشيخ ، وإنشاء نقطة للجمارك بالميناء^(٣٠) . وأن تقوم مصلحة الموانى والمتأشير بتقديم الفنيين اللازمين لعمل الأبحاث الأولية لإمكان عمل الرسومات والمقاييس اللازمة لعمل الأسلكتين حسب المواصفات المطلوبة^(٣١) . وبعد استيفاء جميع البيانات الازمة يكون القرار النهائي في الأعمال المطلوبة بالاتفاق بين

الفنين من مصلحة الموانى والمنائر بحرية جلالة الملك ، ويقوم سلاح المهندسين الملكى بتنفيذ العملية من مهام وأدوات وعمال بمساعدة الفنين فى مصلحة الموانى والمنائر^(٢٢) .

وકإجراء مؤقت وإلى أن يتم بناء الأسكنكتين المطلوبتين ، تستعير بحرية جلالة الملك من مصلحة الموانى والمنائر العوامات الازمة لتكوين خط عائم ليصل ما بين أقرب عوامة والشاطئ فى شرم الشيخ ، لتسهيل تفريغ المياه العذبة بواسطة خرطوم تحدد بحرية الملك مواصفاته وتوافق بها رئاسة إمداد وتمويل الجيش لإعداده ، كما تقدم مصلحة الموانى والمنائر لبحريه جلالة الملك جميع البيانات والمواصفات المطلوبة فى ظرف أسبوع ، وعلى بحرية جلالة الملك إرسالها للوزارة لإرفاقها بباقي إجراءات المؤتمر وإرسال صورة منها إلى رئاسة إمداد وتمويل الجيش^(٢٣) .

ووافقت مصلحة الجمارك على إنشاء نقطة جمركية بشرم الشيخ يعمل بها ثلاثة موظفين مدنيين ، إلى جانب تسعه حراس يتم إرسالهم للبدء فى عملهم بمجرد توفير المساكن الازمة لهم ، وعلى سلاح المهندسين الملكى توفير المساكن المطلوبة فورا حتى يمكن لنقطة الجمارك بشرم الشيخ البدء فى العمل فى أقرب فرصة ممكنة ، وحتى يمكن للقوات المسلحة برأس نصرانى القيام بالواجبات المكلفة بها بطريقة فاعلة^(٢٤) . وعلى مصلحة الجمارك عمل وتجهيز المخازن الازمة لمنطقة الجمارك بشرم الشيخ ، على أن تكون جميع التكاليف التى يتطلبها هذا العمل من حساب مجلس الغنائم ، وذلك بناء على رأى وزارة المالية وموافقة رئيس مجلس الوزراء^(٢٥) . وإلى أن يتم إنشاء هذه المخازن يقوم سلاح المهندسين الملكى بعمل مخزن وقود مؤقت بالصاج والخشب خصما على بحرية الملك^(٢٦) .

ونصت الإجراءات التى أقرتها اللجنة على أن تقوم محطات إشارات القوات المسلحة بتوصيل أية إشارات رسمية من نقطة الجمارك بشرم الشيخ إلى مصلحة الجمارك بالإسكندرية وبالعكس . ووافقت مصلحة الجمارك على العرض على وزارة المالية بإعفاء المأكولات والأدخنة والسيجائر الازمة للقوات المسلحة بخليج العقبة

من الرسوم الجمركية طبقاً للشروط التي تضعها بشأن ذلك^(٣٧). وحددت اللجنة احتياجات الجيش في تعين ضابط تشهيلات بميناء بور توفيق، ووضع اثنين باعث أنوار كاشفة م/ط بماكنات لoster بمدخل شرم الشيخ، وتوكيل المدفعية م/ط بتسليم هذين الбаעthisن للمدفعية الساحلية لتعديلهم ثم إرسالهما إلى شرم الشيخ، وعلى أن تقوم بحرية الملك بالتعاون مع سلاح المدفعية بتجربة ما لديها من مدافع ١٠٠ مم بحرية، فإذا اتضحت صلاحيتها ولم تكن لبحرية الملك حاجة إليها لعدم وجود السفن ذات الحجم الكافي لتحميلها أو لكونها زيادة عن الحاجة، ورأت المدفعية الساحلية الحاجة إليها للدفاع الساحلي عن منطقة خليج العقبة أو العريش، فعلى بحرية الملك تسليم أكبر عدد ممكن منها للمدفعية الساحلية، على أن يتراوح هذا العدد بصفة مبدئية ما بين اثنين وأربعة مدافع^(٣٨).

وأوصت اللجنة بتجربة المدفع ٣٧ مم بحرية في أقرب فرصة لارتفاع بها أو بعضها في موقع الدفاع عن منطقة خليج العقبة. ووافقت بحرية الملك على تعين ضابط بحري بمحطة الإشارات البحرية (W.S.S.) برأس نصرانى على أن توصل محطة الإشارات المذكورة بخط تليفوني مباشر بقائد بطارية المدفعية الساحلية هناك. ويقوم سلاح المهندسين الملكي ببناء خمسة صهاريج أسمنت للمياه العذبة، ثلاثة منها بشرم الشيخ سعت كل واحد منها ثلاثة طن، واثنين برأس نصرانى سعت كل واحد منها مائة طن. كما أوصت اللجنة بالاتصال بوزارة الأشغال العمومية للبحث عن أكبر عدد ممكن من آبار المياه العذبة في المنطقة ما بين شرم الشيخ ورأس نصرانى. كما تقرر تركيب طلمبات ذات مراوح هوائية على آبار شرم الشيخ ونبيق، وذلك طبقاً لما جاء بخطاب إدارة العمليات البحرية^(٣٩).

وبالإضافة إلى ذلك حددت اللجنة احتياجات البحرية الملكية في قيام سلاح المهندسين الملكي بإنشاء مبنى لمحطة إشارات بحرية برأس نصرانى وأخر بمدخل شرم الشيخ، على أن يجهز كل منهما بصارى للإشارات البحرية. ولسهولة تموين القوات في هذه المنطقة تقرر ضرورة حصول البحرية الملكية على سفينتين عمليات

مشتركة (L.C.T.) بصفة عاجلة إلى أن يتم شراء سفن جديدة من هذا النوع^(٤٠). كما قررت اللجنة ضرورة إنشاء قيادة بحرية بمنطقة البحر الأحمر بميناء بور توفيق . ونظراً للعدم وجود مكاتب ومساكن ومحطة إشارات للبحرية في هذا الميناء كانت التوصية بالاتصال بوزارة المواصلات للحصول على مساعدة مصلحة الموانئ والمنائر في هذا الشأن ، إلى جانب تكليفها بصيانة العوامات والمنشآت البحرية بميناء شرم الشيخ إلى أن يتم شراء وتجهيز سفينتي العمليات المشتركة (L.C.T.) ، كما أوصت اللجنة بالاتصال بمصلحة الموانئ والمنائر للموافقة على أن تقوم سفينة الملك (عايدة) بنقل ما يمكن من بنزين وزيوت أثناء سفرياتها الاعتيادية مرة كل شهر إلى شرم الشيخ على أن توافق إدارة العمليات البحرية بمواعيد سفرها^(٤١) .

وفي ٤ يونيو ١٩٥١ أرسل قائد اللواء الجوى إبراهيم حسن جزارين - مدير مكتب القائد العام للقوات الجوية - خطاباً إلى مدير عام السلاح الجوى الملكى يفيده بأنه قد تشكلت لجنة في ٢٦ مارس ١٩٥١ بوزارة الحربية والبحرية للنظر في احتياجات القوات الموجودة في مدخل خليج العقبة ، وقد رأى أن الأمر يحتاج إلى إنشاء أرض نزول في هذه المنطقة لنزول طائرات النقل أو لهبوط الطائرات المقاتلة إذا اقتضى الأمر ذلك^(٤٢) . وطلب قائد اللواء الجوى من مدير السلاح الجوى إيفاد أحد المختصين من السلاح الجوى الملكى إلى المنطقة بين شرم الشيخ وبنق لاستكشافها جواً وبراً وموافقة القيادة العامة بتقرير واف عن صلاحية الأرض هناك لهذا الغرض ، على أن يبين على خريطة مساحية موقع أراضى النزول المقترنة ، وكذا اتجاهات ممرات النزول وأطوالها^(٤٣) .

تفتيش السفن المارة في خليج العقبة

في ١٤ يونيو ١٩٥١ عقد مؤتمر بقيادة العامة للقوات المسلحة المصرية لوضع التعليمات التفصيلية لتفتيش السفن على اختلاف أنواعها وجنسياتها التي تمر بالمياه الإقليمية المصرية بخليج العقبة^(٤٤) . وقد أطلع المؤتمر على إجراءات وقرارات المؤتمر المنعقد برئاسة وزير الحربية والبحرية بتاريخ ٢٦ مارس ١٩٥١

لبحث الأوامر اللازم إصدارها للقوات المسلحة بخليج العقبة ، والنظر في احتياجات هذه القوات والإجراءات الواجب اتباعها لاستكمالها . وكذا الاجتماع المنعقد في يوم ٢١ أبريل ١٩٥١ والأيام التالية بإدارة العمليات البحرية برأس التين لبحث احتياجات القوات المسلحة بخليج العقبة^(٤٥) . وناقش المؤتمر مسؤولية كل سلاح في عملية التفتيش . وعندما تعرض المؤتمرون إلى مدى ما يمكن للسلاح الجوى الملكى تقديمها من المساعدة لسفن بحرية جلاله الملك والمدفعية الساحلية عند اشتباكها مع السفن الحربية أو السفن الحربية المساعدة الإسرائلية ، أوضح قائد لواء جوى محمد أبو رابية مندوب السلاح الجوى الملكى أنه توجد صعوبات كثيرة لتقديم أي مساعدة في هذه المنطقة أهمها حالة المطارات ، وليس في إمكانه ذكر هذه الصعوبات تفصيلاً إلا بعد الرجوع لرئاسة السلاح^(٤٦) .

وقد خلص المؤتمر إلى مجموعة من القرارات تتلخص في اشتراك البحرية الملكية مع مدفعية السواحل الملكية في وضع مشروع إجراء عملية التفتيش بالكامل ، على أن يقدم المشروع مفصلاً لإدارة العمليات الحربية في ميعاد غايته ٣٠ يونيو ١٩٥١ . وعلى السلاح الجوى الملكى تقديم بيان بالطلبات التي بعد استكمالها يمكن تقديم المساعدة المطلوبة في هذه المنطقة^(٤٧) . غير أن المؤتمر رأى عدم إمكان تنفيذ تعليمات التفتيش إلا بعد التصديق على قرارات المؤتمر المنعقد بإدارة العمليات البحرية بتاريخ ٢١ أبريل ١٩٥١ . ومن ثم أوصى المؤتمرون بالسرعة في تنفيذ ما جاء بهذه القرارات حتى يمكن إصدار تعليمات التفتيش وإخراجها إلى حيز التنفيذ^(٤٨) .

وفي ٣٠ يونيو ١٩٥١ ، أرسل قائد الفرقـة الجوية إسماعيل حقـى هارون كـبير ضباط الطـيران للعمليـات خطـاباً إلى مدير العمليـات الحـربية يـقـيـدـه بـأنـ أـسـرـابـ السـلاحـ العـالـمـةـ مـحـدـودـةـ العـدـدـ وـلـيـسـ مـنـ الـمـنـتـظـرـ زـيـادـةـ عـدـدـهـ فـيـ القـرـيبـ العـاجـلـ ، وـنـظـرـاـ لـمـوـقـفـ السـيـاسـىـ فـيـ السـلاحـ الجـوىـ لـاـ يـمـكـنـهـ فـيـ الـوقـتـ الـحـاضـرـ تـخـصـيـصـ قـوـةـ مـنـ الطـائـرـاتـ لـهـذـهـ الـعـمـلـيـةـ ، وـلـكـنـ فـيـ حـالـةـ اـشـتـبـاكـ الـبـحـرـيـةـ الـمـلـكـيـةـ أـوـ المـدـفـعـيـةـ

الساحلية في خليج العقبة مع السفن الحربية الإسرائيلية فعلى قائد الوحدة المشتبكة طلب المساعدة الجوية من قائد القوة الجوية التكتيكية بالعرش الذي عليه تحضير الطائرات اللازمة للمساعدة المطلوبة في نطاق قدرته^(٤٩).

وفي ١٥ يوليو ١٩٥١ ، أرسل قائد اللواء الجوى إبراهيم حسن جزارين خطاباً إلى مدير عام السلاح الجوى الملكى ، بشأن أرض النزول بمنطقة رأس أم سيد على خليج العقبة ، وأوضح في خطابه أن القائد العام يرى الآتى :

- ١- يقوم السلاح الجوى الملكى بإعداد الأرض التى وقع عليها الاختيار طبقاً للشروط المقدمة من قائد الجناح محمد نبيه حشاد فى أقرب وقت ممكن ، بحيث تصلح أرض نزول لاستقبال الطائرات من طراز (داكوتا)^(٥٠) .
- ٢- تتولى مصلحة الأشغال العسكرية الإشراف على هذه الأعمال ، على أن تنقل المواد المطلوب نقلها بواسطة طائرات السلاح الجوى الملكى .
- ٣- تفاد القيادة العامة بالوقت الذى ينتظر أن تنتهي فيه هذه العملية .
- ٤- تتولى رئاسة المهندسين والأشغال إصلاح الطريق المشار إليه فى البند الخامس من التقرير فى أقرب وقت ممكن^(٥١) .

وفي ١٢ يوليو ١٩٥١ ، أرسل مدير عام السلاح الجوى الملكى خطاباً إلى مدير مكتب القائد العام للقوات الجوية مرفقاً به تقرير قائد الجناح محمد نبيه حشاد مدير إدارة التصوير والخاص بإنشاء أرض هبوط فى مدخل خليج العقبة ، يفيد به نتيجة استكشاف موضع لأرض هبوط فى المنطقة الواقعة بين شرم الشيخ وبنقى فى جنوب شبه جزيرة سيناء^(٥٢) . وأنه فى أثناء قيامه بمعاينة المنطقة من الجو ظهر له أن أصلح بقعة يمكن إنشاء مطار بها هي «رأس أم سيد» ، وقد كان بها أرض نزول قديمة مهملة^(٥٣) . وقد تمأخذ صورة مائلة لرأس أم سيد والمنطقة المجاورة ، وفي يوم ١٠ يوليو ١٩٥١ تمكّن من النزول بطائرة بونانزا فى رأس أم سيد حيث كان فى انتظاره قائد قوة المدفعية المرابطة فى هذه المنطقة^(٥٤) .

وأوضح محمد نبيه حشاد في تقريره أنه لكي يتم إنشاء ممر واحد صالح لهبوط أي طائرة نقل ، ضرورة تعيين أربعة صاف ضابط من سربة مهندسين مختصبة بالمطارات تحت إشراف ضابط مهندس ، ومعرفة اتجاه الرياح ، وتعبيد الطريق الموصلة بين أرض المطار إلى مكان الاستراحة وميناء شرم الشيخ الذي يبلغ طوله حوالي ٤ كيلو متراً معظمها رمال ناعمة^(٥٥) . وذكر حشاد في تقريره ، «أرى أن ينتدب أحد المهندسين وأنا على استعداد لمرافقته لتحديد محل الممرات التي يتصلق على إنشائها دون حاجة لانتظار الأسمنت والجير وأى مهام قد تطلب حتى يمكن تجهيز الجزء المستوى فى أسرع وقت ليكون صالحًا لاستقبال الطائرات المتوسطة . كما أنه فى حالة طلب استخدام مقاتلات من هذا المطار فيجب تخزين الوقود والذخيرة اللازمة وتنظيم الدفاع عنه»^(٥٦) .

ويمكن إجمال الإجراءات التي اتبعت بعد ذلك في شأن الملاحة والمرور في مدخل خليج العقبة وفي الخليج ذاته فيما يلى : إذا حاولت سفينة حربية إسرائيلية أو سفينة حربية مساعدة تابعة لإسرائيل أن تمر في المياه الإقليمية بما في ذلك مدخل خليج العقبة فمن إطلاق النيران في مواجهتها لإنذارها ولمنعها من المرور ، على ألا توجه القذيفة إليها مباشرة بغرض إصابتها إلا إذا أمعنت في مخالفتها . وإذا حاولت سفينة تجارية تابعة لإسرائيل أن تمر في المياه الإقليمية المصرية ، بما في ذلك مدخل خليج العقبة الواقع بين جزيرة تيران وساحل سيناء ، فيكتفى بضبط هذه السفينة وحجزها دون مصادرتها وإحالـة أمرها إلى مجلس الغنائم ، على أن تقوم بهذا الضبط السلطات المدنية الجمركية بمساعدة الوحدات البحرية التابعة لمصلحة خفر السواحل^(٥٧) .

ونصت الإجراءات على أنه قبل مرور السفن الحربية والتجارية الأجنبية المحايدة بمدخل خليج العقبة فمن حق السفن الحربية المصرية ، وكذلك محطات الإشارات بالبر ، سؤالها عن اسمها وجنسيتها ووجهتها كما هو متبع دولياً ، على أن يكون استعمال هذا الحق بحيث لا يعوق حرية المرور البري عبر مدخل خليج العقبة شمالاً أو جنوباً^(٥٨) .

وقد ظل الأمر على هذه الحال فيما يتعلق بالملاحة في خليج العقبة والمرور في مضيق «الإنتربرايس». غير أنه حدث في الأول من يوليو ١٩٥١ أن خالفت سفينة إنجليزية وهي السفينة «إمبراير روتش Empire Roach» التعليمات الخاصة بهذا المرور، فأوقفتها السلطات المصرية البحرية وحجزتها مدة ٢٤ ساعة، ووضعت حرساً عسكرياً على ظهرها^(٥٩). وبادرت السفارة البريطانية بالاحتجاج على ذلك يوم ١١ يوليو ١٩٥١. غير أنه لم يلبث أن أرسل السفير البريطاني في القاهرة يوم ٢٦ يوليو ١٩٥١ مذكرة إلى وزير الخارجية المصرية جاء بها «لقد خولت أن أبلغكم أن حكومة جلاله الملك في المملكة المتحدة مستعدة للموافقة على اتباع التدابير بشأن السفن البريطانية غير السفن الحربية، التي تبحر رأساً من السويس أو الأديبة إلى العقبة، وهي أن تخطر السلطات الجمركية المصرية في السويس أو الأديبة على الفور - بعد إتمام إجراءات تفتيش هذه السفن والتخلص عليها - السلطات المصرية البحرية في جزيرة تيران، وذلك لتلافي أية ضرورة لزيارة هذه السفن وتتفتيشها مرة أخرى بمعرفة هذه السلطات الأخيرة. ومن جهة أخرى فإن جميع السفن البريطانية ستراعي بطبيعة الحال الإجراءات المعتادة عند مرورها بالمياه الإقليمية المصرية، وإنى أكون شاكراً إذا تفضلتم معاليكم بتأييد قبول الحكومة المصرية للتدابير سالفة الذكر»^(٦٠). وفي اليوم ذاته أرسل وزير الخارجية المصرية خطاباً للسفير البريطاني في القاهرة يبلغه فيه موافقة الحكومة الملكية المصرية على التدابير والإجراءات الموضحة في الكتاب المذكور، «إذ إنها مطابقة لحقوق مصر في موانئها ومياها الإقليمية»^(٦١).

ويؤكد محمود رياض تلك الواقع بقوله «إن السفينة البريطانية Empire Roach خالفت التعليمات فحجزتها السلطات المصرية عند مدخل الخليج، ووضعت حرساً عسكرياً على ظهرها واحتجت السفارة البريطانية على ذلك، إلا أنها عادت بناء على تعليمات من حكومتها إلى إبلاغ الحكومة المصرية باستعدادها للامتثال للإجراءات التي وضعتها. وكان ذلك اعترافاً صريحاً من بريطانيا، باعتبارها

إحدى الدول البحرية العظمى ، بسلامة الإجراءات التي وضعتها مصر ومطابقتها لأحكام القانون الدولي^(٦٣) . وبهذا تكون بريطانيا قد اعترفت بأن موقف مصر في خصوص الملاحة في مضيق تيران وخليج العقبة مطابق لأحكام القانون الدولي^(٦٤) . وقد تأكّد هذا الموقف أيضاً بعد حادث السفينة المصرية «سمير» ، التي اضطررتها الزوايا البحرية إلى الدخول في المياه الإقليمية لإسرائيل في يوليو ١٩٥٣ ، حيث تم الاتفاق بين رؤساء الوفود في لجنة الهدنة المصرية الإسرائيلية المشتركة على منع السفن التجارية التابعة لإحدى الدولتين من الدخول في المياه الإقليمية التابعة للدولة الأخرى إلا في حالات الضرورة الضرورية^(٦٥) .

وفي أوائل عام ١٩٥٤ قامت السلطات المصرية بإصدار تعليمات إلى السفن المارة في مضيق تيران بالوقوف عند المدخل للخضوع للرقابة ، وقد أنشئت محطة بحرية لهذا الغرض . كما أعلنت أن منطقة شرم الشيخ والمضايق البحرية محظوظ فيها الطيران إلا بإذن منها^(٦٦) .

شكوى إسرائيل إلى مجلس الأمن

في ٢٨ يناير ١٩٥٤ تقدّمت إسرائيل بشكوى إلى مجلس الأمن ضد مصر لاتخاذها إجراءات منع الملاحة الإسرائيلية عبر مضيق تيران ، وكذلك في قناة السويس . وقد اشتملت الشكوى الإسرائيلية ضد مصر على فقرتين ، الأولى : الاعتراض على إجراءات منع الملاحة الإسرائيلية أو المتعاملة مع إسرائيل من عبر قناة السويس ، والثانية بشأن إجراءات المنع في خليج العقبة . وفي ٥ فبراير سنة ١٩٥٤ بدأ المندوب الإسرائيلي في مجلس الأمن في سرد الحجج الإسرائيلية موضحاً أن عرقلة الملاحة الإسرائيلية في قناة السويس مخالفة لقرار مجلس الأمن الصادر في ١ سبتمبر سنة ١٩٥١ وكذلك لنصوص اتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨ ، وأن هذه الإجراءات المصرية قد امتدت إلى الملاحة في خليج العقبة . وذكر أن منع الملاحة في خليج العقبة مخالف لقواعد القانون الدولي الخاصة بحرية الملاحة في المياه الدولية ولا تفاقيات الهدنة . وادعى المندوب الإسرائيلي أنه ليس

من حق أي عضو في الأمم المتحدة استخدام القوة أو التهديد بها في علاقاته الدولية ، ولذلك فإنه ليس من حق مصر استخدام حقوق المترحدين^(٦٦) ، وليس لها حق استخدام حق الدفاع الشرعي المنصوص عليه في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ، والاستناد إليه للقول بمنع الملاحة الإسرائيلية من المرور في قناة السويس وخليج العقبة ، ذلك أن الدفاع الشرعي المنصوص عليه في هذه المادة يقتضي وجود حالة هجوم مسلح على مصر ، وهذه الحالة ليست موجودة . كما استند المندوب الإسرائيلي على فكرة أن قرار مجلس الأمن رقم ٩٥ في أول سبتمبر سنة ١٩٥١ قد أنهى الحرب ، وذلك من خلال مطالبة مصر بإنتهاء إجراءات المترحدين التي اتخذتها في قناة السويس ، وادعى أن نطاق هذا القرار يشمل الملاحة في خليج العقبة أيضا^(٦٧) .

وكان رد مصر على الادعاءات الإسرائيلية يستند على حجج قوية تتلخص في أن حالة الحرب ما زالت قائمة في المنطقة ، إذ إن اتفاقيات الهدنة الإسرائيلية المصرية لم تنه حالة الحرب ، ولذلك فإن مصر لها أن تستخدم حقوق المترحدين ومنها حق الزيارة والتفتيش للسفن في مياهها الإقليمية وفي البحر العالمي ، وفي مياه العدو لضبط المهريات ، وهذا واضح في اتفاقية الهدنة تماماً التي نصت على أنها خطوة نحو السلام الدائم ، كما أن هذه الاتفاقية لم ينص فيها صراحة على منع الأطراف من استخدام حقوق المترحدين كالزيارة والتفتيش ، وأن استخدام مصر لحقوق المترحدين لم يصاحبه أى تعسف في استخدام هذه الحقوق . وأكَّد المندوب المصري أنه منذ سبتمبر سنة ١٩٥١ أن ١٧٪ فقط من نسبة السفن المارة في قناة السويس جرى عليها البحث ، وتم زيارة وتفتيش ثلاث سفن فقط من بين ٢٦٧ سفينة عبرت مضيق تيران^(٦٨) .

أما فيما يتعلق بقرار مجلس الأمن الصادر في ١ سبتمبر سنة ١٩٥١ فإنه ذو طابع سياسي ، وأن المجلس لم يتعرض للجوانب القانونية للموقف قبل إصداره

لها القرار ، كما أنه فوق هذا وذاك لم يتعرض للملاحة في خليج العقبة ، وأن مرور إسرائيل من مضيق تيران لا يعد بريئا مع وجود حالة الحرب بينها وبين مصر^(٦٩) . وفضلا عن ذلك فقد أكد المندوب المصري على أن قرار مجلس الأمن مجرد توصية لا تلزم مصر إلا إذا وافقت عليه على فرض امتداد حكمه إلى حالة مضيق تيران ، كما أن المجلس لم يحول تلك التوصية إلى قرار ملزم . ومما هو جدير بالذكر أن مجلس الأمن وهو بقصد مناقشة شكوى إسرائيل سنة ١٩٥٤ قد أيد الفكرة القائلة بأن قراره السابق سنة ١٩٥١ هو مجرد توصية . وبذلك ظلت الإجراءات المصرية مطبقة على الملاحة الإسرائيلية في مضيق تيران ، رغم الانتهاكات التي وقعت في هذه الفترة حتى حدوث العدوان الثلاثي على مصر في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦^(٧٠) .

وفي ٢٣ مارس سنة ١٩٥٤ تقدمت نيوزيلندة بمشروع قرار إلى مجلس الأمن يتضمن دعوة مصر إلى الالتزام بقرار مجلس الأمن الصادر في أول سبتمبر ١٩٥١ ورفض القيود المفروضة على الملاحة لكل السفن دون تمييز في قناة السويس وخليج العقبة ، وقرر المندوب النيوزيلندي عدم اقتناعه بما أعلنه المندوب المصري من أحقيّة مصر اتخاذ إجراءات المتحاربين ، إذ إن قرار مجلس الأمن سنة ١٩٥١ قد رفض هذا الأساس . وقد أشار مشروع القرار النيوزيلندي في فقرته الرابعة إلى عدم امتثال مصر لقرار مجلس الأمن بل امتدت إجراءاتها إلى خليج العقبة^(٧١) . وفي الفقرة الخامسة دعا المشروع النيوزيلندي مصر إلى إنهاء التدخل في الملاحة في قناة السويس ورفض أية إجراءات على أساس حقوق المتحاربين أو الدفاع الشرعي . وفي فقرته السادسة وهي الأخيرة يشير إلى عدم الاقتناع برأى مصر فيما يتعلق باتخاذ إجراءات منع الملاحة في خليج العقبة ، وأن اختصاص لجنة الهدنة المشتركة بأى نزاع بين مصر وإسرائيل في خليج العقبة لا تحرم مجلس الأمن من نظر الموضوع ، ولا تمس أى مبدأ تجاه قرار مجلس الأمن الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٥١^(٧٢) .

وقد اعترض المندوب المصري السفير عمر لطفي على مشروع القرار النيوزيلندي استنادا إلى أنه لم يلتفت إلى الاعتبار القانوني في الصراع وبخاصة وجود أو عدم وجود حالة الحرب ، وهل الهدنة إقرار للسلم وإنها لحالة الحرب ، وأن مشروع القرار النيوزيلندي أشار إلى قرار مجلس الأمن الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٥١ عند مناقشة الملاحة في خليج العقبة ، مع أن ذلك القرار لم يتعرض لخليج العقبة على الإطلاق . وحتى مع التسليم بسلامة الإشارة والربط بين هذا المشروع وقرار مجلس الأمن الصادر في أول سبتمبر ١٩٥١ فإن الواقع قد قلل من قيمة القرار الأخير منذ صدوره^(٧٣) .

وفي التصويت على المشروع النيوزيلندي أيدته ثمان دول هي البرازيل وكولومبيا والدانمارك وفرنسا ونيوزيلندا وتركيا وبريطانيا والولايات المتحدة ، وصوتت ضده الاتحاد السوفيتي ولبنان وامتنعت الصين عن التصويت . وقد حاولت إسرائيل ومن ورائها الدول الكبرى إسقاط المشروع على مشروع القرار بحجة أنه نال أغلبية كبيرة ، كما أنها حاولت وضع علامة استفهام كبيرة أمام الاعتراف بال Sovieti الذي أسقط المشروع ، إلا أن المندوب السوفيتي جاء في ردّه أن الاتحاد السوفيتي امتنع عن التصويت على قرار مجلس الأمن الصادر في أول سبتمبر ١٩٥١ ، بينما اعترض على المشروع النيوزيلندي مع أنهما يشتملان على مبادئ واحدة ، لأن الامتناع عن الأول جاء لإعطاء فرصة لحل المشكلة ، وبعد أن تأكد من أن المشروع النيوزيلندي غير مجد وقد يزيد المشكلة تعقيدا ، كان اعتراضه عليه^(٧٤) .

وبذلك فشلت إسرائيل في الحصول من مجلس الأمن على قرار يحرم مصر من اتخاذ إجراءات الرقابة وتطبيق إجراءات المحتاربين في خليج العقبة ومضيق تيران ، وذلك على الرغم من نجاحها في الحصول على مثل هذا القرار فيما يتعلق بالمرور في قناة السويس عام ١٩٥١ ، ولاشك أن هذا القرار لم يرد فيه أي نص صريح يمس وضع مضيق تيران بالرغم من الاحتجاج الإسرائيلي بأنه ينهي إجراءات الحرب بعامة ، وبالتالي تطبيقه على الملاحة في خليج العقبة ، كما أنه لا يمكن منطقيا تطبيق حكم ذلك القرار بإنهاء إجراءات منع الملاحة الإسرائيلية في قناة السويس

على حالة مضيق تيران ، إذ إن الحالتين تختلفان من حيث أن مشكلة الملاحة في الحالة الثانية قد خلقتها ظروف الواقع المدعوم بالقوة ، فكان لابد لمجلس الأمن أن ينظر في تلك الملابسات أولاً قبل أن ينظر في الحق الذي تدعى إسرائيل . وقد أشار إلى ذلك ضمناً المندوب المصري في كلمته بالمجلس حين قال «إن قوات إسرائيل تقدمت إلى خليج العقبة بعد توقيع الهدنة المصرية الإسرائيلية بأسبوعين فقط وفقاً لسياساتها التي ترمي إلى الاحتلال التام للنقب ، وأنشأت أساساً عسكرياً في هذه المنطقة ، وأن مندوب إسرائيل أتى إلى مجلس الأمن الأيون ليطلب من المجلس تعاون مصر للحفاظ على هذا التقدم العسكري الإسرائيلي في البحر الأحمر ، وإن هذا الطلب يقع وفقاً لقانون الغاب ، وليس بالتأكيد وفقاً لقواعد القانون الدولي أو ميثاق الأمم المتحدة ، أو بعبارة أخرى فإن الإدعاء الإسرائيلي بالملاحة عبر مضيق تيران جاء بعد اندلاع حرب سنة ١٩٤٨ ، وبعد تمكّن إسرائيل من الاستيلاء بالقوة على ساحل البحر الأحمر في منطقة أم روش ، لذلك فإن البحث في شرعية هذا الاستيلاء كان واجباً قبل البت في أحقيّة إسرائيل للمرور في هذا المضيق ، وهذا يختلف عن الوضع في قناة السويس إذ إن البحث فيها ينصرف إلى هل لمصر حق اتخاذ إجراءات المتحاربين أم لا؟»^(٧٥) .

العدوان الثلاثي ومضيق تيران

كان اتفاق الدول الثلاثة إنجلترا وفرنسا وإسرائيل في سيفير يوم ٢٤ أكتوبر ١٩٥٦ يتضمن قيام إسرائيل بمهاجمة شبه جزيرة سيناء ، ثم تقوم بريطانيا وفرنسا بتوجيه إنذار فرنسي بريطاني لكل من مصر وإسرائيل بالابتعاد عشرة أميال عن قناة السويس ، على أن يسمح لفرنسا وبريطانيا بالتواجد في بور سعيد والإسماعيلية والسويس بحجّة فصل الفريقين المتحاربين ، وفعلاً تم تنفيذ الاتفاق حين قامت القوات الإسرائيلي بمهاجمة سيناء مساء يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ ، ودار قتال شديد بين القوات المصرية والقوات الإسرائيلي في أبو عجيلة ، إلا أن سحب القوات المصرية من سيناء أعطى لإسرائيل فرصة السيطرة الكاملة عليها بسهولة ويسر^(٧٦) .

وازاء فشل مجلس الأمن فى ردع العدوان الثلاثي على مصر ، طالبت يوغسلافيا المجلس بإصدار توصية لعقد الجمعية العامة للأمم المتحدة بناء على قرار الاتحاد لأجل السلم لمناقشة الأزمة فى جلسة طارئة . وقد عارضت إنجلترا وفرنسا مشروع يوغسلافيا بحججة أن مجلس الأمن ما زال مستمراً فى مناقشة المشكلة ، إلا أن المشروع اليوغسلافي حصل على الأغلبية المطلوبة . وبناء عليه انعقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى جلسة طارئة فى أول نوفمبر ١٩٥٦ ، وتقدمت الولايات المتحدة بمشروع قرار فى الاجتماع الأول للجمعية العامة يدعو إلى إيقاف إطلاق النار فوراً فى المنطقة ويدعو الأطراف إلى سحب قواتهم خلف خطوط الهدنة ، ويدعو الدول الأعضاء إلى الامتناع عن إدخال مواد حربية إلى المنطقة ، كما يدعو إلى اتخاذ الخطوات لإعادة فتح قناة السويس وضمان حرية الملاحة فيها . وقد تمت الموافقة على مشروع القرار الأمريكى بأغلبية ساحقة حيث صدر من الجمعية العامة برقم ٩٩٧^(٧٧) . وكان دافع الولايات المتحدة إلى تقديم مشروع القرار ما لمسته من أخطار تهدد السلام العالمي ، ولخشيتها من أن تتقدم المجموعة الأفرو-أسيوية بمشروع قرار يزيد الوضع تعقيداً وحرجاً ، وقلقاً من اندلاع حرب عالمية ثالثة .

إلا أن إسرائيل لم تمثل للقرار رقم ٩٩٧ ، بل استمرت في سياسة التقدم السريع في سيناء بعد انسحاب القوات المصرية منها من أجل التصدي للغزو الأنجلو-فرنسي لأراضيها . ووضح أن إسرائيل كانت تركز على ساحل خليج العقبة المصري حيث تمكنت من احتلال جزيرتي تيران وصنافير وموقع شرم الشيخ صباح يوم الخامس من نوفمبر ١٩٥٦^(٧٨) . وبعث بن جوريون برسالة تهنئة لجنوده قرأتها عليهم الجنرال موسى دايán في ناحية من أرض مطار شرم الشيخ ، حيث عقد الاحتفال بانتهاء القتال واحتلال شرم الشيخ ، جاء فيها ما يلى : «لقد أتمتم أيها الجنود الشجعان أكبر عملية عسكرية في تاريخ شعبنا وأكثروا فخاراً ، فبنجاح جيش الدفاع الإسرائيلي في اجتياح دفاعات العدو ، استرجعتم لنا مملكة سليمان التي

سوف تعود إيلات لتصبح ميناؤها الرئيسية في الجنوب ، وتسترد «تيران» اسمها القديم «يوففات» ، التي كانت تعرف به منذ ١٥٠٠ عام ، وتنضم إلى وطنها الأم إمبراطورية إسرائيل الثالثة^(٧٩) .

وإذا كانت كلمة بن جوريون التي وجهها للجند قد عبرت عن فرحة إسرائيل بنصرها العسكري .. فإن صدمة الهزيمة السياسية التي جاءت بعدها ، لتجبر إسرائيل على النزوح عن كل الأراضي المحتلة بالعدوان ، جعلت تلك الإمبراطورية الثالثة أقصر الإمبراطوريات عمرًا في التاريخ . كما ألقى بن جوريون خطاباً في الكنيست الإسرائيلي بعد تسعه أيام من العدوان الثلاثي على مصر نشرته صحيفة جيروزاليم بوست الإسرائيلية في ٨ نوفمبر ١٩٥٦ جاء فيه : «القد بدأت ملاحتنا البحرية في البحر الأحمر منذ أكثر من ٢٠٠٠ سنة أثناء حكم سليمان وكانت إيلات المרפא البحري الأول للملك يهودا حتى أواسط القرن السادس أي حتى قبل أربعة عشر قرناً ، وكانت هناك جالية يهودية منتشرة على الجزيرة المسماة يوففات في جنوب خليج العقبة والتي حررها جيشتنا أول أمس ، هذه الجزيرة كانت تدعى تيران» . وأخيراً أعلن بن جوريون «أن إسرائيل لم ترتكب عدوانا ضد مصر مadam أنها لم تعبر إلى الضفة الغربية من قناة السويس» . كما برأ فكرة الضم بحجة أخرى غير الحقوق التاريخية ألا وهي أن إسرائيل أقدر على تعمير سيناء من مصر^(٨٠) . وتمشيا مع هذه الادعاءات راحت إسرائيل تطلق أسماء عربية على أهم المواقع في سيناء فسمت خليج العقبة بخليج شلومو أو سليمان ، ومضايق تيران بمضائق يوففات^(٨١) .

وبعد أن وصلت إسرائيل إلى هدفها المرسوم باحتلال سيناء ومضيق تiran ومنطقة شرم الشيخ أعلنت أمام الجمعية العامة استعدادها لإيقاف إطلاق النار ، كما أبلغت السكرتير العام للأمم المتحدة المستر داج همر شولد يوم ٢١ نوفمبر ١٩٥٦ ، أنها على استعداد لسحب قواتها من مصر فوراً ، عقب الانتهاء من الترتيبات المرضية مع الأمم المتحدة بخصوص قوات الطوارئ ، بحيث تكفل هذه الترتيبات أمن إسرائيل إزاء خطر الهجوم عليها ، أو تهدیدها في البحر أو البر ، كما علقت انسحابها على تعرف سياسة مصر ونواياها تجاهها صلحًا كانت أم حرباً^(٨٢) .

وفيما يتعلق بتطهير قناة السويس طلب الرئيس جمال عبد الناصر من الدكتور محمود فوزي - الموجود في ذلك الوقت بنبيويورك - إبلاغ المستر هرشولد أن السبب في تعطيل تطهير القناة لا يرجع إلى السلطات المصرية ، بل إلى تلكؤ القوات المعادية في الانسحاب من الأراضي المصرية بوجه عام ، وأن السلطات المصرية قدمت معاونة صادقة في المراحل الاستطلاعية الجارية الآن قبل البدء في تطهير القناة^(٨٢) .

وقد أبلغ القائد العام للقوات المسلحة المصرية اللواء عبد الحكيم عامر الجنرال بيرنز كبير مراقبى الهدنة أن الطريقة التي تتبعها إسرائيل في الانسحاب لا تتفق مع ما جاء بقرارى الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ الثاني والسبعين من نوفمبر ١٩٥٦ ، بل تعتبر تعطيلاً لعملية الانسحاب من سيناء إلى ما وراء خطوط الهدنة ، وأسلام أن يكون الانسحاب من جنوب شبه جزيرة سيناء ، عن طريق ممر متلا إلى الشرق مباشرة حتى خطوط الهدنة^(٨٤) .

وأمام هذا الموقف طلبت مصر من السكرتير العام للأمم المتحدة أن يعالج هذا الوضع المائع ، الذي تسبب في تأخير عملية تطهير القناة . ورد المستر هرشولد على تحذير الحكومة المصرية بأنه تلقى من إسرائيل كتاباً بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٥٦ ، يفيد أنها ستنسحب على مرحلتين .. فحتى الأسبوع الأول من يناير ١٩٥٧ ، تكون القوات الإسرائيلية قد انسحبت إلى غرب العريش بينما يستمر الاحتلال الإسرائيلي لشرم الشيخ وتيران ، ثم تنسحب القوات الإسرائيلية إلى ما وراء خطوط الحدود والهدنة في موعد آخر^(٨٥) .

ولم يكن المستر هرشولد - في واقع الأمر - غير منتبه للعراقيل التي تضيعها إسرائيل أمام انسحابها ، بل كان يلاحق الحكومة الإسرائيلية برسائل متتالية ، يطلب فيها الانسحاب الكامل إلى ما وراء خطوط الحدود والهدنة . ففي شهر ديسمبر طلب من الوفد الإسرائيلي في الأمم المتحدة إفادته عن صحة تصريحات بعض رجال وزارة الخارجية الإسرائيلية بشأن عدم الانسحاب من غزة^(٨٦) .

و قبل انتهاء شهر ديسمبر ١٩٥٦ ، كانت القوات الأنجلو فرنسية قد أتمت انسحابها من مصر ، وبقى الأمر اعتباراً من مطلع شهر يناير ١٩٥٧ غير واضح بالنسبة للانسحاب الإسرائيلي . حقيقة أن إسرائيل قد انسحبت من معظم شبه جزيرة سيناء ، بعد أن خربت ودمرت طرقها و منشآتها وبشت الألغام في كل مكان فيها ، إلا أنها استمرت ترفض الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة شرم الشيخ^(٨٧) .

وفي ١٤ يناير سنة ١٩٥٧ أبلغ ممثل إسرائيل في الأمم المتحدة السكرتير العام أنه حتى ٢٢ يناير ١٩٥٧ تكون القوات الإسرائيلية قد انسحبت تماماً من صحراء سيناء عدا منطقة شرم الشيخ وخليج العقبة و مضائق تيران ، إذ إن انسحابها من تلك المناطق موقوف على الحصول على ضمانات كافية من مصر بعدم منع السفن الإسرائيلية من المرور في خليج العقبة^(٨٨) .

وفي ١٩ يناير سنة ١٩٥٧ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بأغلبية ٧٤ صوتاً سجل على إسرائيل عدم إمتثالها لقرارات الجمعية العامة ، وطلبت من السكرتير العام أن يقدم تقريراً عن انسحاب إسرائيل انسحاباً كاملاً في خلال خمسة أيام^(٨٩) .

وفي ٢٣ يناير سنة ١٩٥٧ بعثت الحكومة الإسرائيلية بمفكرة إلى السكرتير العام للأمم المتحدة أوضحت فيها موقفها من الانسحاب على الوجه التالي^(٩٠) .

قطاع غزة

- ١ - تبقى القوات الإسرائيلية في قطاع غزة .
- ٢ - استمرار إسرائيل في القيام بالخدمات الإدارية في المنطقة ، ويدخل في ذلك الصناعة والزراعة والصحة والتعليم ، وغير ذلك من المرافق العامة .
- ٣ - تتولى الشرطة الإسرائيلية مهام المحافظة على الأمن والنظام .
- ٤ - لا توافق إسرائيل على دخول قوات دولية في قطاع غزة ، لأن مثل هذه القوات لن تتمكنها من الاضطلاع بالمهمات البوليسية الالزمة لمنع نشاط الفدائيين ،

كما أن هذه القوات لنتمكنها من القيام بالخدمات الإدارية والاقتصادية في هذا القطاع.

خليج العقبة ومنطقة شرم الشيخ

- ١- انسحاب إسرائيل من هذه المنطقة موقوف على حصولها على ضمانات تكفل لها حرية المرور في خليج العقبة ومضائق تيران.
- ٢- مراقبة قوات طوارئ الأمم المتحدة في المنطقة ، بعد انسحاب القوات الإسرائيلية ، لمراقبة حرية الملاحة في خليج العقبة ، ومنع الأطراف من استعمال حقوق المحاربين فيها والبقاء في المنطقة ، حتى يمكن الوصول إلى حل نهائي للمسألة .

وفي ٢٣ يناير ١٩٥٧ أعلن بن جوريون في الكنيست ، أن إسرائيل لن تنسحب من شرم الشيخ أو قطاع غزة ، قبل أن تحصل على الضمانات التي طلبتها . وأبدى استعداده لتوقيع ميثاق عدم اعتداء مع مصر . وبقصد ذلك قدم المندوب الإسرائيلي في الأمم المتحدة اقتراحات بن جوريون المطلولة إلى داج همر شولد ، تم توزيعها على جميع الأعضاء^(١) . وكان كابوت لودج المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة وجون فوستر دالاس وزير خارجيتها والرئيس أيزنهاور قد تزايد غضبهم ونفذ صبرهم يوماً بعد يوم ، فدعوا إسرائيل إلى الانسحاب ، مستخددين العبارة التي ذكرها كريشنا مينون لبريطانيا وفرنسا «في الحال»^(٢) .

وفي ٢٤ يناير ١٩٥٧ ، قدم السكرتير العام تقريره إلى الجمعية العامة بعد انقضاء مهلة الخمسة أيام ، التي حدتها في قرار ١٩ يناير ، وقد أوضح في هذا التقرير أن الأمم المتحدة لا يمكن أن تقبل تغييراً في الأوضاع القانونية ، بناء على أعمال عسكرية ، وأن قوات طوارئ الأمم المتحدة غير منوط بها فرض تسويات ، وأنه لا يمكن قبول فكرة إشراف إسرائيل على قطاع غزة - حتى ولو كان ذلك بصفة غير عسكرية - وإن أي توسيع لاختصاصات قوات الطوارئ الدولية ، لا يمكن أن يتم دون موافقة الأطراف المعنية . وعن مشكلة خليج العقبة ، ذكر المستر همرشولد

أن الأعمال العسكرية لإسرائيل لا ينبغي أن يكون لها دور في حل هذه المشكلة^(٩٣).

وما أن صدر هذا التقرير ، حتى اتجهت الولايات المتحدة إلى إعداد مشروع قرار يسعى إلى إحالة المرور في خليج العقبة إلى محكمة العدل الدولية ، بأمل أن يصدر حكمها بمنع الأطراف عن ممارسة حقوق المحاربين في مياه الخليج ، أو التدخل بأية صورة في حق المرور البري^(٩٤) . وقد عرض المندوب الأمريكي كابوت لودج هذا المشروع على الدكتور محمود فوزى الذى أوضح له الآخرين أن هذا المشروع يعتبر رضوخاً لضغط إسرائيل ، ورهناً تضعه الجمعية العامة فى يد إسرائيل كى تنسحب ، وأنه لا يمكن لمصر أن تقبل بذلك . وازاء رفض مصر لهذا المشروع ، قام الوفد الأمريكي برئاسة لودج بتعديل المشروع ، فأصبح ينص على التزام مصر وإسرائيل بأحكام اتفاقية الهدنة ، وأن هذا يقتضى وضع قوات طوارئ الأمم المتحدة على خط الهدنة المصرى - الإسرائيلي ، وتنفيذ الإجراءات الأخرى التى يراها السكرتير العام لازمة للوصول إلى المواقف التى تؤدى إلى حفظ السلام فى كل من شرم الشيخ وقطاع غزة^(٩٥) .

على أنه فى نفس الوقت كانت الولايات المتحدة قد أعدت مشروع قرار آخر ، يدين إسرائيل لعدم تنفيذها الانسحاب الكامل . وعرض للتصويت أولاً قرار إدانة إسرائيل فى جلسة الجمعية العامة فى ٢ فبراير ١٩٥٧ ، تمت الموافقة عليه بأغلبية ٧٤ صوتاً ضد صوتين (فرنسا- وإسرائيل) ، وامتناع دولتين (كوبا وكوستاريكا) . وقد نعت الجمعية العامة للأمم المتحدة على إسرائيل فى هذا القرار عدم امتثالها لقرارات الجمعية العامة المتكررة ، وطالبتها للمرة السادسة بالانسحاب إلى ما وراء خطوط الهدنة . إلا أن إسرائيل واصلت تحديها للأمم المتحدة ، وأعلنت أنها ما زالت مصرة على موقفها^(٩٦) .

وعندما عرض مشروع القرار الأمريكي الثاني ، وهو إحالة المرور في خليج العقبة لمحكمة العدل الدولية ، وافقت عليه ٥٦ دولة وامتنعت ٢٢ عن التصويت ،

وكانت مصر من الدول التي امتنعت عن التصويت وأيدتها في موقفها الدول الاشتراكية وكافة الدول العربية ، كما امتنعت أيضاً إسرائيل باعتبار أن هذه ضمانة غير كافية بالنسبة لها . ولم يكن أمام مصر سوى الامتناع عن التصويت تأكيداً لموقفها ، وعدم قبولها لهذا الوضع الجديد . وأبدى الدكتور محمود فوزي استعداد الحكومة المصرية للالتزام الكامل بأحكام اتفاقية الهدنة ، مع ضرورة انسحاب إسرائيل الكامل والفوري ، على أن تتمركز قوات الطوارئ على «جانبي» خط الهدنة ، وأن تعمل هذه القوات في الإطار القانوني لمهمتها كما حددها الجمعية العمومية . أما أباً أيان فقد صمم على أن اتفاقيات الهدنة لم يعد لها وجود ، وأنه من الضروري أن تعلن مصر تخليها عن حالة الحرب^(٦٧) .

استطاعت الولايات المتحدة أن تتحقق وضعاً خاصاً لإسرائيل ، لأنها على ضوء مشروع القرار الأميركي المقدم للجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢ فبراير ١٩٥٧ الخاص بالمرور في خليج العقبة ، ستتوارد قوات الطوارئ الدولية في قطاع غزة وشرم الشيخ ، كما أن هناك مطالبة من جانب الجمعية العمومية بعدم استخدام حقوق المحاربين في تلك المنطقة . غير أنه على أثر مراوغة إسرائيل في الانسحاب وجه الرئيس أيزنهاور رسالة إلى بن جوريون ، يبلغه فيها أن تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة يضع الأساس لأوضاع سلمية في شرم الشيخ وقطاع غزة ، وأن الخطوة الأولى تمثل في ضرورة الانسحاب الإسرائيلي إلى ما وراء خطوط الهدنة ، ثم أضاف الرئيس أيزنهاور في لهجة تحذير «إنه يرجو أن تستمر علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، والتي ساهمت في تنمية إسرائيل»^(٦٨) . وكانت لهجة التحذير تفيد أنه ما لم تغير إسرائيل من موقفها ، فقد تتوقف الولايات المتحدة عن تقديم المعونة لها .

وفي ٨ فبراير ١٩٥٧ ، رد بن جوريون على الرئيس أيزنهاور ، مؤكداً موقف إسرائيل وحاجتها إلى الضمانات والسلام ، بما أوقع الحكومة الأمريكية في حرج

شديد ، بعد أن بدأ الضغط الصهيوني يصل إلى ذروته ، ومعنى هذا أن الكونجرس لن يوافق على سياسة الرئيس أيزنهاور الجديدة في الشرق الأوسط ، وبالتالي فإن المخطط الأمريكي لملء الفراغ والهيمنة على هذه المنطقة ، وإيجاد زعامات مناسبة للرئيس جمال عبد الناصر ، مثل الملك سعود ، سوف تتعرض للفشل الذريع^(١٩) .

ومن أجل ذلك اجتمع دالاس بابا إبيان يوم ١١ فبراير ، وسلمه مفكرة حول موقف الولايات المتحدة من قطاع غزة ومنطقة شرم الشيخ ، وأشار فيها إلى أن غزة مصدر للتسلل العسكري ، وأن الولايات المتحدة تعتقد أن خليج العقبة مياه دولية ، وأنه ليس من حق أية دولة أن تمنع الملاحة الحرة البربرية فيها ، وأنه مالم تتخذ محكمة العدل الدولية قراراً مخالفًا ، فإن الولايات المتحدة على استعداد للدعم حق المرور البريء بالاشتراك مع آخرين ، لضمان الاعتراف العام بهذا الحق^(١٠٠) .

وتوقعت الولايات المتحدة بعد ذلك أن تعلن إسرائيل انسحابها ، وتغير من الموقف المتشدد الذي أبلغت به همرشولد يوم ٤ فبراير ، ثم أبلغه همرشولد إلى الجمعية العامة في تقريره بتاريخ ١١ فبراير . ولكن الحملة الصهيونية ضد الرئيس أيزنهاور اتخذت أبعاداً جديدة ، فقد هاجم السناتور وليم نولاند زعيم الأغلبية في الكونجرس موقف الرئيس أيزنهاور ، وأعلن أن الكونجرس لن يوافق على فرض عقوبات على إسرائيل^(١٠١) . كما بعث ليندون جونسون - زعيم الديمقراطيين في الكونجرس - برسالة إلى فوستر دالاس هاجم فيها موقف الولايات المتحدة تجاه إسرائيل ، وطالب بعدم توقيع عقوبات عليها . وحاول دالاس أن يخفف من حدة الهجوم على سياسة الولايات المتحدة تجاه إسرائيل ، فاقتصر على الرئيس أيزنهاور دعوة ثمانية من كبار الشخصيات اليهودية الأمريكية للباحث معهم ، وإقناعهم بأنه لا يعمل على الإضرار بإسرائيل^(١٠٢) . ثم حاول دالاس مرة ثانية أن يحصل من زعماء الكونجرس على بيان بالموافقة على سياسته ، ولكن السناتور ويليام فولبريت رفض ذلك الأمر ، وأعلن أنه لا يوافق على إصدار ذلك البيان مالم تحصل إسرائيل على حقوقها بعد أن تنسحب . وكانت أنباء هذا الضغط تصل تباعاً إلى نيويورك ،

وأصبح الموقف الأميركي مهلاً لاكثر من تساؤل ، ما الذي تريده إسرائيل بعد المفكرة الأمريكية في ١١ فبراير التي أعلنتها أيزنهاور في ١٧ فبراير ، والتي من أجلها سافر أبو إيبان إلى تل أبيب ، للتشاور مع حكومته قبل العودة إلى نيويورك^(١٠٣) .

وفي يوم ٢٠ فبراير وجه أيزنهاور - بإيحاء من دالاس - خطاباً إلى بن جوريون جاء فيه : «إننى أعلم أهمية قصوى على قرار الأمم المتحدة الخاص بانتهاء الأعمال العدائية في مصر ، وقد أسعدنى خطابك في ٧ فبراير الذى قلت إنكم ستنتسبون إلى خط الهدنة ، طبقاً لقرار الأمم المتحدة في ٢ فبراير ، والآن - وقد مررت ثلاثة أشهر - وذهب البريطانيون والفرنسيون فإن إسرائيل لم تذهب بعد ، وهذا التأخير في تنفيذ قرار الأمم المتحدة قد أدى إلى استمرار التوتر في الشرق الأدنى ، وأثر على جهود الوصول إلى تسوية مع حلول دائمة للسلام»^(١٠٤) . وأوضح أيزنهاور في خطابه أن الخطوة الجوهرية الأولى ، هي أن تنسحب إسرائيل خلف خط الحدود ، وأن يتم ذلك بلا تأخير ، ثم أردف قائلاً : «لقد حاولت الأمم المتحدة القيام بعمل بناء ، ونأمل أن تفعلوا نفس الشيء . لقد بذلنا كثيراً لتسوية الأمور بعدل ، وأمل أن تسهموا أنتم أيضاً في ذلك»^(١٠٥) .

وفي ٢١ فبراير ، أرسل الرئيس عبد الناصر برقية عاجلة للدكتور محمود فوزي يحظره فيها أنه لا يمكن أن تعهد الحكومة المصرية بمناقشة موضوع قطاع غزة قبل الانسحاب الإسرائيلي الكامل ، وإنما اعتبر هذا رضوخاً لاشتراطات إسرائيل ، كما لا يمكن التباحث في أي موضوع فرعي ، مالم تنفذ إسرائيل قرارات الأمم المتحدة بالكامل ، ولن تقبل مصر الآن أو في المستقبل أي إدارة غير مصرية لقطاع غزة . وطلب الرئيس عبد الناصر أن يبذل الدكتور فوزي جهوده من أجل ألا يتضمن تقرير السكرتير العام أي شئ عن هذا الموضوع ، كما لا يمكن التعرض لمسألة القناة قبل انسحاب إسرائيل^(١٠٦) .

وعلى الفور رد الدكتور محمود فوزي على برقية الرئيس ببرقية عاجلة ، يحظره فيها بأنه لو نجحت اتصالات واشنطن وتل أبيب في انسحاب إسرائيل فمعظم

المسائل المتبقية ستكون صعبة ودقيقة ، فقد يزداد الضغط على مصر في مسألة المرور في خليج العقبة وقناة السويس ، فضلاً عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة ، وأن الاتجاهات الحالية تشير إلى الاحتمالات التالية^(١٠٧) :

- ١- محاولة استصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة ، لتوسيع أعمال قوة الطوارئ الدولية ، وبالذات فيما يتعلق بخليج العقبة وقطاع غزة .
- ٢- محاولة فصل قطاع غزة عن الإدارة المصرية .
- ٣- اختبار مرور سفن تابعة لدول كثيرة بخليج العقبة ، بقصد إضفاء الصفة الدولية على مياه الخليج .
- ٤- محاولة مرور سفن وبصائع لإسرائيل في قناة السويس .

وجاء في برقية محمود فوزي إلى الرئيس عبد الناصر أنه «لا بد من متابعة العمل على هزيمة هذه المحاولات ، وفرصتنا متفاوتة تبعاً للتنوع المسائل ، فمركزنا قوى فيما يتعلق بأعمال قوة طوارئ الأمم المتحدة ، وأقل من هذا في مسألة قطاع غزة وفي البنددين الثالث والرابع . ومن الخطوات التي تقتضيها سير هذه المعارك أن تعمل مصر على التحفظ اللازム في الوقت المناسب للبقاء على حقها في اعتبار خليج العقبة مياهاً إقليمية ، وأن تفكر في جعل استشارة محكمة العدل الدولية خطأ ثانياً للدفاع فتوعز - إن لزم الأمر - إلى إحدى الدول الصديقة بتوجيه الأمم المتحدة بمنع مرور سفن وبصائع لإسرائيل بخليج العقبة ، وربما بقناة السويس»^(١٠٨) .

وفي ٢٢ فبراير ، أرسل الدكتور فوزي برقية ثانية إلى الرئيس عبد الناصر يخطره فيها أن همرونولد أخبرهاليوم أنه سيعاول - في بيانه بالجمعية العامة - إفساد ما يدبره بعض المنحازين إلى إسرائيل بشأن قطاع غزة . كما أن كابوت لودج أخبره أنه لا ينتظر أن يأتي أباً إيبيان بجديد يغير من الوضع الأساسي للموقف ، وأنه من الخير ألا تتقدم الولايات المتحدة بخطوتها الأولى ، فيما يتعلق بانسحاب إسرائيل قبل عودة إيبيان^(١٠٩) .

وعندما استأنفت الجمعية العامة ببحث الموقف في يوم ٢٢ فبراير ١٩٥٧ ، أوضح همرشولد أنه لا ينوي اتخاذ أية إجراءات بالنسبة لقطاع غزة ، تخالف إطار السيطرة المصرية على القطاع طبقاً لاتفاقية الهدنة ، وبذلك يكون قد استبعد فكرة الإدارة الدولية ، وأكّد خضوع القطاع للإدارة المصرية^(١١٠) .

كان الموقف على ضوء المعلومات التي وردت من نيويورك ، والضغط الذي لمسه الوفد المصري من اللوبي الصهيوني على أعضاء الوفد الأمريكي ، يتطلب سرعة دفع الأمور وتحريكها ، مع التشدد في المطالبة بتوقيع العقوبات الاقتصادية على إسرائيل^(١١١) . وبالفعل تم تقديم مشروع في ٢٢ فبراير ، بفرض عقوبات اقتصادية وعسكرية على إسرائيل إزاء عدم تنفيذها الانسحاب . ولكن ليستر بيرسون وزير خارجية كندا عارض ذلك بكل قوة ، ودافع عن أمن وسلامة إسرائيل ، وهاجم العرب واتهمهم بالعدوان وقدم مشروع قرار مضاداً ، يضمن لإسرائيل مطالبها ، وبهذا كشف عن وجهه الحقيقي . كما ظهر من الجو العام أن قرار توقيع العقوبات لن يحظى بتأييد الولايات المتحدة ، كما أنه لن يحصل على الأغلبية الازمة ، ولذلك لم يعد هناك ما يدعو إلى الإصرار على التصويت عليه^(١١٢) .

وفي ٢٤ فبراير ١٩٥٧ ، أخطر الدكتور محمود فوزي الرئيس جمال عبد الناصر «بأن بيان همرشولد في الجمعية العامة مساء ٢٣ فبراير دعم مركز مصر وأخرج خصومها ، وإن لم يثنهم ذلك عن تأمّلهم وعلى رأسهم إسرائيل وفرنسا وكندا»^(١١٣) .

وعلى أثر عودة أبا إبيان من تل أبيب إلى واشنطن ، وضع أمام دالاس خمسة أسئلة يطلب الإجابة عنها ، وكانت على النحو التالي^(١١٤) :

السؤال الأول : هل سترسل الولايات المتحدة سفينة إلى خليج العقبة؟ ، وهل ستتخذ إجراء إذا ما أوقفت؟ . ورد دالاس بنعم .

السؤال الثاني : هل تؤيد الفكرة بأن تبقى قوات الأمم المتحدة في شرم الشيخ لمدة طويلة؟ . ورد دالاس بنعم .

السؤال الثالث : هل ستتأدى سفينة تحمل علم الأمم المتحدة إلى خليج العقبة؟ . ورد دالاس إن هذا يتوقف على رأى همرشولد .

السؤال الرابع : هل ستفتح لنا طريقاً لنقل النفط من إيران عن طريق البحر الأحمر وخليج العقبة؟ . ورد دالاس بنعم .

السؤال الخامس : هل سيصبح قطاع غزة تحت إدارة الأمم المتحدة؟ . ورد دالاس سببلاً أقصى جهدنا لكنى نقنع الأمم المتحدة وهمرشولد بهذا الإجراء .

ثم سافر أبا إبيان عقب ذلك إلى نيويورك ليستفسر من همرشولد عن المسؤولين الثالث والخامس . واستهجن همرشولد هذا الأسلوب ، رافضاً اقتراح إرسال سفينة تحمل علم الأمم المتحدة ، أو التسليم بأن يكون قطاع غزة تحت إدارة الأمم المتحدة . وحين عاد أبا إبيان إلى واشنطن نقل إلى دالاس رد همرشولد محرفاً ، كما أنه في خلال حديثه مع همرشولد نقل إليه إجابات دالاس محرفة أيضاً ، إذ إنه عندما تم الاتصال بين الرجلين ، تبين لكل منهما أن أبا إبيان حاول الوقوع بينهما! (١١٥) .

وفي المناقشة التي دارت في الكنيست يوم ٢٥ فبراير ١٩٥٧ فيما يتعلق بتبادل الخطابات بين الرئيس الأمريكي وحكومة إسرائيل قال ديفيد بن جوريون : «بأن وضع قوة الطوارئ الدولية على شواطئ المضائق لم يكن ، وليس هو هدفنا إنه مجرد وسيلة لضمان حرية الملاحة ، وإن ما نقاتل من أجله ليس احتلال قطاع غير آهل بالسكان ، ولكنه منفذ حر يؤدي إلى البحر الأحمر والمحيط الهندي ، وإذا حصلنا على اعتراف الأمم المتحدة والدول الكبرى بحقنا في استخدام القوة للدفاع عن ملاحتنا في المضائق والبحر الأحمر لو هوجمت بالقوة ، فسيكون ذلك أفضل ضمان لحرية الملاحة لفترة طويلة نوعاً ما على الأقل» (١١٦) .

المراحل الأخيرة للانسحاب

كانت هذه المرحلة امتحاناً عسيراً للأمم المتحدة وهي بتها ، ولقد أوضح

الدكتور محمود فوزى وزير خارجية مصر ، هذه الحقيقة المرة فى خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٢٨ فبراير ١٩٥٧ ، حينما ذكر أن إسرائيل قد أذلت الأمم المتحدة ، وجعلت منها أكبر أضحوكة في زماننا^(١١٧) .

موقف إسرائيل

سلكت إسرائيل كعادتها طريق التلكؤ والتحدى والتسويف معولة على دعاية الصهيونية العالمية ، تساندها في ذلك فرنسا داخل وخارج الأمم المتحدة ، والتي شجعتها على المضي في غيها فأعلنت إسرائيل الآتي^(١١٨) :

١- أنها لا تقبل عودة الإدارة المصرية لقطاع غزة ، سواء كانت مدنية أو عسكرية .

٢- إن اتفاقية الهدنة - وقد نقضتها مصر في مناسبات عديدة - لم يعدل لها محل ، وبالتالي لا يمكن الاستناد إليها لعودة قطاع غزة إلى مصر .

٣- وجوب الحصول على ضمانات كافية ، تكفل لها حرية المرور في خليج العقبة ، وأن تبقى قوات الطوارئ الدولية في المنطقة ، لمنع استعمال حقوق المحاربين حتى يمكن الوصول إلى تسوية نهائية للمسألة ..

وأخيرا جاء القرار الذي قال عنه الرئيس أيزنهاور إنه لم يمكن بالقرار السهل !! .

ففي أول مارس سنة ١٩٥٧ ، أعلنت جولدا مائير وزيرة خارجية إسرائيل في الجمعية العامة ، أن إسرائيل على استعداد للانسحاب من قطاع غزة ومنطقة شرم الشيخ ، بشرط ضمان حرية الملاحة لإسرائيل ولكافأ الدول في مياه خليج العقبة . وذكرت أنه من المفهوم أن قوات طوارئ الأمم المتحدة ستمنع استخدام حقوق المحاربين وشددت على «أن التدخل في حرية ملاحة السفن الإسرائيلية سيعتبر بمثابة هجوم يخولها حقها في الدفاع عن نفسها ، طبقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة»^(١١٩) . وقد ربطت إسرائيل قرار انسحابها بما أسمته الولايات المتحدة آملاً وأمناً ، وليس شروطاً ، وهي تتلخص فيما يلي^(١٢٠) :

أ- بالنسبة لخليج العقبة

١- إن مياه خليج العقبة مياه دولية ، وإن ما يهم إسرائيل هو ضمان حرية الملاحة فيها بعد انسحابها .

٢- إن إسرائيل مصممة باسم السفن المسجلة في إسرائيل على ممارسة حق المرور البريء في خليج العقبة ، وسوف تحمى السفن التي تحمل أعلامها ، وإن أي تدخل مسلح ضد السفن الإسرائيلية- وهي تمارس حق المرور البريء في خليج العقبة- سوف تعتبره إسرائيل بمثابة اعتداء عليها ، يخول لها حق استعمال القوة دفاعا عن نفسها ، طبقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة .

ب- بالنسبة لقطاع غزة

بنت إسرائيل انسحابها على الافتراضات الآتية :

١- إن قوات طوارئ الأمم المتحدة هي وحدتها ، التي سوف تحل محل الإدارة المدنية والعسكرية الإسرائيلية .

٢- إن الأمم المتحدة سوف تكون الجهة ، التي يكون من وظيفتها القيام بالمهام ، التي حددتها السكرتير العام في تقريره الشفهي يوم ٢٢ فبراير ١٩٥٧ .

٣- إن مسئوليات الأمم المتحدة في إدارة قطاع غزة سوف تبقى أثناء فترة الانتقال ، وحتى الوصول إلى تسوية سلمية ، أو إلى اتفاق نهائي بشأن القطاع .

وفي ٤ مارس ١٩٥٧ أعلنت جولدا مائير في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، أنه قد تم الاتفاق بين قائد قوات طوارئ الأمم المتحدة ، وبين القائد الإسرائيلي على الترتيبات الفنية للانسحاب^(١) . وعلى أثر ذلك دخلت قوات الطوارئ الدولية منطقة شرم الشيخ في ٨ مارس سنة ١٩٥٧ ، ويقى فيها بعض الفنيين الإسرائيليين ، لشحن بعض المعدات ، التي تم سحبها نهاية مساء ١٢ مارس سنة ١٩٥٧ .

وبعد تسلم الإدارة المصرية لقطاع غزة ، قامت إسرائيل بدعاية واسعة النطاق استهدفت بها تصوير التطورات الأخيرة بأنها خطيرة للغاية ، وطارت جولدا مائير وزيرة

خارجية إسرائيل إلى وشنطن للجتماع بجون فوستر دالاس ، في الوقت الذي أُعلن فيه بن جوريون في الكنيست الإسرائيلي أن إسرائيل سوف تتحفظ لنفسها بحرية التصرف ، وأن ما حدث مرة يمكن أن يحدث مرة أخرى .

لقد انتهت حرب ١٩٥٦ وقد حققت مصر كل طلباتها واستردت كل حقوقها فيما عدا واحداً وهو منع إسرائيل من المرور في خليج العقبة^(١٢٣) . حيث خرجت إسرائيل من حملة سيناء سنة ١٩٥٦ بمعنى واحد هو فتح خليج العقبة أمام السفن والبضائع الإسرائيلية ، وبذلك ازدهر ميناء إيلات وتوسع وازداد عدد سكانه ، وأصبح بمثابة المسمار المثبت للخريطة الإسرائيلية على البحر الأحمر . وهدد قادة إسرائيل بأن أية محاولة من جانب مصر لإغلاق الخليج مرة ثانية ستواجهه إسرائيل بالحرب فوراً^(١٢٤) . وظلت إسرائيل مستمرة في إبقاء خليج العقبة مفتوحاً أمام سفنها وبضائعها ، لأن المجال الحيوي أمام الصناعة الإسرائيلية هو في شرق إفريقيا والقارتين الآسيوية ، كما أن هذه المناطق هي مصادر رئيسية تستقى منها إسرائيل المواد الغذائية والخامات بالإضافة إلى تسويق سلعها الصناعية^(١٢٥) .

وعلى ضوء ما عرضناه في هذه الدراسة يمكننا أن نقرر أن التكثيف السليم للمركز القانوني والتاريخي لخليج العقبة ومضيق تيران هو أنه يعد خليجاً تاريخياً يخضع للسيادة المشتركة لكل من مصر والأردن وال السعودية ، بمعنى أنه يعد مياهاً مغلقة لا يرد على السيادة المشتركة عليها قيد حق المرور البريء ، أما وجود إسرائيل الفعلى على جزء من ساحلها فهو وجود عسكري يحت لا تعرف به الدول الثلاث ، فضلاً عن كونه يعد خرقاً لأحكام اتفاقية الهدنة التي قررتها الأمم المتحدة ، وهذا الخرق أمر أثبتته وسيط الأمم المتحدة نفسه في برقية رفعها إلى رئيس مجلس الأمن . ومن ثم فلا يمكن بل لا يجوز - من الوجهتين التاريخية والقانونية - اعتبار خليج العقبة ومضيق تيران حدوداً أو تخوماً مشتركة مع إسرائيل ، طيلة السنوات التي ظلا فيها تحت السيطرة العربية حتى حرب الخامس من يونيو ١٩٦٧ .

العدد السادس

- (١) عبد الله التل ، مذكرياته - كارثة فلسطين ، دار القلم ، القاهرة ١٩٥٩ ، ص ص ٤٨٢ - ٤٨٠ ، انظر كذلك حسن البدرى ، الحرب فى أرض السلام ، ص ص ٤٦٥ - ٤٦٣ ، نجيب الأحمد ، فلسطين تاريخاً ونضالاً ، دار الجليل للنشر ، الطبعة الأولى ١٩٨٥ ، ص ص ٥٥٥ - ٥٥٦ .

(٢) مقابلة مع محمود رياض بمنزله بالزمالك يوم ١٥ ديسمبر ١٩٩١ .

(٣) أوراق محمود رياض الخاصة ، غير منشورة ، محاضر اجتماعات لجنة الهدنة خلال شهر مارس ١٩٤٩ .

(٤) محمود رياض ، مذكرياته ، الجزء الثاني ص ٢٤ .

(٥) مقابلة مع محمود رياض بمنزله بالزمالك يوم ١٥ ديسمبر ١٩٩٠ .

(٦) المصدر السابق .

(٧) محمود رياض ، مذكرياته ، الجزء الثاني ، دار المستقبل العربى ، الطبعة الأولى ١٩٨٦ ، ص ص ٢٤ - ٢٥ .

(٨) أوراق محمود رياض الشخصية ، غير منشورة ، مذكرة كتبها محمود رياض عن أعمال اللجنة العسكرية القانونية بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٥٠ .

(٩) أوراق محمود رياض الشخصية ، غير منشورة .

(١٠) حامد سلطان ، مشكلة خليج العقبة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص ١٦ ، انظر كذلك محمد محمود الدibe ، الجغرافيا السياسية ، الطبعة الخامسة ، مكتبة الأنجلو ، القاهرة ١٩٨٥ ، ص ٤٣٣ .

(١١) محمد محمود الدibe ، الجغرافيا السياسية ، ص ٤٣٣ .

(١٢) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، مذكرة برقم ٣٦ بعث بها الدكتور وحيد رافت مستشار الرأى لوزارة الخارجية بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٥٠ لوكيل وزارة الخارجية ، انظر كذلك وثائق الخارجية المصرية ، مذكرة من الخارجية المصرية إلى الحكومة البريطانية برقم ٥٥ بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٥٠ .

(١٣) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، مذكرة برقم ٤٢ بعث بها وكيل وزارة الخارجية المصرية إلى السفارة الأمريكية بالقاهرة يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٠ وقد أعد هذه المذكرة الدكتور وحيد رافت .

(١٤) حامد سلطان ، مشكلة خليج العقبة ، ص ١٧ .

(١٥) عمرو عبد الفتاح ، مضيق تيران فى ضوء أحكام القانون الدولى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٠ ، ص ٩٨ .

(١٦) وثائق دار المحفوظات العسكرية وثائق وزارة الحربية والبحرية ، غير منشورة . مذكرة خاصة بالمؤتمـ المنعقد يوم ٢٦/٣/١٩٥١ بوزارة الحربية والبحرية تحت رئاسة وزير الحربية والبحرية ، ص ١ .

(١٧) المصدر السابق ، ص ١ .

(١٨) المصدر السابق ، ص ١ - ٢ .

(١٩) وثائق دار المحفوظات العسكرية ، وثائق وزارة الحربية والبحرية ، مذكرة مقدمة من وزير الحربية والبحرية إلى مجلس الوزراء خاصة بواجبات القوات المصرية فى خليج العقبة بتاريخ ٦ مارس ١٩٥١ .

- (٢٠) وثائق دار المحفوظات العسكرية ، وثائق وزارة الحربية والبحرية - غير منشورة ، مذكرة خاصة بالمؤتمر المنعقد بوزارة الحربية والبحرية يوم ٢٦/٣/١٩٥١ بخصوص احتياجات القوات المصرية بخليل العقبة وواجباتها .
- (٢١) المصدر السابق .
- (٢٢) المصدر السابق .
- (*) نقطة الجمارك تتكون من الآتى : (١) ثلاثة موظفين مدنيين (٢) زورق يتبع لرجال الجمارك . (٣) تسعه حراس جمارك يশملون طاقم الزورق المذكور بالبند السابق .
- (٢٣) المصدر السابق .
- (٢٤) المصدر السابق .
- (٢٥) المصدر السابق .
- (٢٦) المصدر السابق .
- (٢٧) وثائق دار المحفوظات العسكرية ، وثائق وزارة الحربية والبحرية ، مذكرة اللجنة المنعقدة بإدارة العمليات الحربية برأس التين بالإسكندرية يوم ٢١/٤/١٩٥١ لبحث احتياجات القوات المسلحة بخليل العقبة والإجراءات الواجب اتباعها لاستكمالها ، غير منشورة - سري جداً ، ص ١ .
- (٢٨) المصدر السابق ، ص ١-٢ .
- (٢٩) المصدر السابق ، ص ٣ .
- (٣٠) المصدر السابق ، ص ٣-٤ .
- (٣١) المصدر السابق ، ص ٤ .
- (٣٢) المصدر السابق ، ص ٤-٥ .
- (٣٣) المصدر السابق ، ص ٤ .
- (٣٤) وثائق دار المحفوظات العسكرية ، وثائق وزارة الحربية والبحرية ، خطاب رئيس مجلس الوزراء مصطفى التحاس باشا إلى وزير الحربية والبحرية برقم ٤٣١١(٩/٨-٦٤) بتاريخ ٥ مايو ١٩٥١ ، غير منشور ، سري جداً .
- (٣٥) المصدر السابق .
- (٣٦) المصدر السابق .
- (٣٧) المصدر السابق .
- (٣٨) وثائق دار المحفوظات العسكرية ، وثائق وزارة الحربية والبحرية ، مذكرة اللجنة المنعقدة بإدارة العمليات الحربية برأس التين بالإسكندرية يوم ٢١/٤/١٩٥١ لبحث احتياجات القوات المسلحة بخليل العقبة والإجراءات الواجب اتباعها ، غير منشورة ، سري جداً ، ص ٤-٥ .
- (٣٩) وثائق دار المحفوظات العسكرية ، وثائق وزارة الحربية والبحرية ، خطاب مدير العمليات الحربية بالنيابة إلى رئيس الإمدادات والتموين برقم ٢/٨/١٧/٦/١٠٨٢ بتاريخ ١٣/٥/١٩٥١ ، غير منشور ، سري جداً .

- (٤٠) وثائق دار المحفوظات العسكرية ، وثائق وزارة الحربية والبحرية ، مذكرة اللجنة المنعقدة بإدارة العمليات الحربية برأس التين يوم ٢١/٤/١٩٥١ ، غير منشورة ، سري جداً ، ص ص ٧-٦ .
- (٤١) المصدر السابق ، ص ص ٨-٧ .
- (٤٢) وثائق المحفوظات العسكرية ، وثائق وزارة الحربية والبحرية ، خطاب مرسل من مدير مكتب القائد العام للقوات الجوية إلى مدير عام السلاح الجوي الملكي بتاريخ ٤/٦/١٩٥١ ، سري جداً وعاجل جداً ، غير منشور .
- (٤٣) المصدر السابق .
- (٤٤) وثائق دار المحفوظات العسكرية ، وثائق وزارة الحربية والبحرية ، سري جداً ، إجراءات المؤتمر المنعقد بالقيادة العامة للقوات المسلحة بتاريخ ١٤ يونيو ١٩٥١ ، غير منشور ، ص ١ .
- (٤٥) المصدر السابق ، ص ص ٢-١ .
- (٤٦) المصدر السابق ، ص ٢ .
- (٤٧) المصدر السابق ، ص ص ٣-٢ .
- (٤٨) المصدر السابق ، ص ٣ .
- (٤٩) وثائق دار المحفوظات العسكرية ، وثائق وزارة الحربية والبحرية ، خطاب من قائد اللواء الجوى إلى حضرة مدير العمليات الحربية ، سري جداً برقم ٥١/٢/١٦ بتاريخ ٣٠/٦/١٩٥١ ، غير منشور .
- (٥٠) المصدر السابق .
- (٥١) المصدر السابق .
- (٥٢) وثائق دار المحفوظات العسكرية ، وثائق رئاسة السلاح الجوى الملكي ، خطاب مرسل من مدير عام السلاح الجوى الملكي إلى مدير مكتب القائد العام للقوات الجوية مرفقاً به تقرير قائد الجناح محمد نبيه حشاد ، برقم ١٨٩٧/٥١/٩ بتاريخ ١٢/٧/١٩٥١ .
- (٥٣) تقرير قائد الجناح محمد نبيه حشاد مرفق به صورة مائلة لرأس أم سيد والمنطقة المجاورة .
- (٥٤) المصدر السابق .
- (٥٥) المصدر السابق .
- (٥٦) وثائق دار المحفوظات العسكرية ، تقرير قائد الجناح نبيه حشاد ، رقم ٩/٥١/١٨٩٧ بتاريخ ١٢/٧/١٩٥١ .
- (٥٧) حامد سلطان ، مشكلة خليج العقبة ، ص ص ١٧-١٨ .
- (٥٨) وثائق الخارجية المصرية ، غير منشورة ، مذكرة الأميرالى حسن صلاح الدين جوهر ، مدير إدارة شئون فلسطين بتاريخ ١٨ مارس ١٩٥٧ ، سري جداً .
- (٥٩) محمود رياض ، مذكراته ، الجزء الثاني ، ص ٢٥ ، انظر كذلك حامد سلطان ، مشكلة خليج العقبة ، ص ١٨ .
- (٦٠) أوراق محمود رياض - غير منشورة - وثائق وزارة الخارجية المصرية ، مذكرة السفير البريطاني بالقاهرة إلى وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٢٦ يوليو ١٩٥١ .

- (٦١) أوراق محمود رياض - غير منشورة - وثائق الخارجية المصرية ، خطاب وزير الخارجية المصري إلى السفير البريطاني بالقاهرة بتاريخ ٢٦ يوليو ١٩٥١ ، انظر كذلك عمرو عبد الفتاح ، مضيق تيران في ضوء أحكام القانون الدولي ، ص ٩٩ .
- (٦٢) محمود رياض ، مذكراته ، الجزء الثاني ، ص ٢٥ .
- (٦٣) حامد سلطان ، مشكلة خليج العقبة ، ص ١٩ .
- (٦٤) المرجع السابق ، نفس المكان ، انظر كذلك عمرو عبد الفتاح ، مضيق تيران في ضوء أحكام القانون الدولي ، ص ٩٨ .
- (٦٥) عمرو عبد الفتاح ، مضيق تيران في ضوء أحكام القانون الدولي ، ص ٩٩ .
- (٦٦) وثائق الأمم المتحدة ، شكوى إسرائيل إلى مجلس الأمن ضد مصر بتاريخ ٢٨/١/١٩٥٤ ، انظر كذلك كلمة المندوب الإسرائيلي في مجلس الأمن يوم ٥/٢/١٩٥٤ .
- (٦٧) المصدر السابق .
- (٦٨) وثائق الخارجية المصرية ، كلمة السفير عمر لطفي مندوب مصر الدائم في الأمم المتحدة يوم ٥/٢/١٩٥٤ .
- (٦٩) المصدر السابق .
- (٧٠) عمرو عبد الفتاح ، مضيق تيران في ضوء أحكام القانون الدولي ، ص ١٠٣ .
- (٧١) مكتب الأمم المتحدة بالقاهرة ، مشروع القرار النيوزيلندي بتاريخ ٢٣/٣/١٩٥٤ .
- (٧٢) المصدر السابق .
- (٧٣) وثائق وزارة الخارجية المصرية - غير منشورة - برقية نيويورك المرسلة من السفير عمر لطفي إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٣ مارس ١٩٥١ .
- (٧٤) وثائق الأمم المتحدة ، مشروع القرار النيوزيلندي والتصويت عليه .
- (٧٥) وثائق الخارجية المصرية ، غير منشورة - برقية مكتب نيويورك المرسلة من السفير عمر لطفي إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٣ مارس ١٩٥١ .
- (٧٦) Robertson, Terence, Crisis, London 1964 , pp. 170-1770
- (٧٧) وثائق الخارجية المصرية ، مجموعة وثائق أزمة السويس ، غير منشورة -مشروع القرار الأمريكي المقدم للجمعية العامة في جلسة ٢ نوفمبر ١٩٥٦ .
- (٧٨) وثائق المحفوظات العسكرية ، الملف رقم ٢١٥٦/٦ ، الملف الخاص بتقارير القوات المحاربة خلال حرب العدوان الثلاثي ١٩٥٦ ، انظر كذلك وزارة الدفاع - هيئة البحوث العسكرية - حرب العدوان الثلاثي على مصر في خريف ١٩٥٦ ، الجزء الثاني ، المجلد الثاني ، ص ٥٤ .
- (٧٩) Love, kenest, Suez. The Twice Fought War, London 1969 , p.589
- (٨٠) عبد الوهاب الكيالي ، المطابع الصهيونية التوسعية ، ص ص ١٠٤ - ١٠٦ ، انظر كذلك عادل محمود رياض ، الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة ، ص ١٢٧ .
- (٨١) عادل محمود رياض ، المرجع السابق ، ص ١٢٨ .
- (٨٢) Finer, Herman, Dulles Over Suez, London 1964 , pp.122-123

- (٨٣) وثائق الخارجية المصرية ، برقية من الرئيس جمال عبد الناصر إلى الدكتور محمود فوزي الموجود في نيويورك بتاريخ ١٦/١٢/١٩٥٦ برقم ١٧/٢٢ .
- (٨٤) المصدر السابق .
- (٨٥) وثائق الخارجية المصرية ، برقية من الرئيس جمال عبد الناصر إلى الدكتور محمود فوزي الموجود في نيويورك بتاريخ ١٨/١٢/١٩٥٦ . تحتوى هذه الرسالة على معلومات صادرة من الجنرال بيرنز ، أراد الرئيس جمال عبد الناصر إبلاغ الدكتور محمود فوزي بها .
- (٨٦) وثائق الخارجية المصرية ، غير منشورة ، برقية نيويورك الرمزية رقم ٤٢/٣٥ بتاريخ ١٩٥٦/١١/٢٢ .
- (٨٧) حسن البدرى ، فطين أحمد فريد ، حرب التواطؤ الثلاثي ، القاهرة ١٩٦٦ ، ص ٦٠٢ .
- (٨٨) وثائق الخارجية المصرية ، إدارة الأبحاث ، غير منشورة ، نشرة خاصة عن العدوان البريطانى الفرنسى الإسرائيلي على مصر ، الجزء الثاني ، ص ٢١ .
- (٨٩) وثائق الخارجية المصرية ، إدارة الأبحاث ، غير منشورة ، نشرة خاصة عن العدوان البريطانى الفرنسى الإسرائيلي على مصر ، الجزء الثاني ، ص ٢١ .
- (٩٠) المصدر السابق ، ص ٢١-٢٢ .
- (٩١) بن جوريون ، ديفيد ، إسرائيل تاريخ شخصى ، الجزء الثالث ، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ، المخابرات ، وزارة الحربية ، ص ١٥٧-١٥٨ .
- (٩٢) محمود فوزي ، بعض مذكراته وأوراقه الخاصة بالمعهد الدبلوماسي المصري-مذكراته عن حرب ١٩٥٦ ، انظر كذلك وثائق الخارجية المصرية ، كلمة الدكتور محمود فوزي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ١٧/١١/١٩٥٦ .
- Mahmould Fawzi, The Suez War 1956, London 1987, pp. 145-147 (٩٣)
- (٩٤) وثائق الخارجية المصرية ، تقرير السكرتير العام إلى الجمعية العامة يوم ٢٤ يناير ١٩٥٧ ، انظر كذلك خطاب الدكتور محمود فوزي أمام الجمعية العامة يوم ٢٨/٢/١٩٥٧ .
- (٩٥) صلاح بسيوني ، مصر وأزمة السويس ، القاهرة ١٩٧٠ ، ص ٣١٧ .
- (٩٦) وثائق الخارجية المصرية ، مجموعة وثائق أزمة السويس ، مقابلة الدكتور محمود فوزي للمستر كابوت لودج المنصب الأمريكي في الأمم المتحدة يوم ٢٨/١/١٩٥٧ .
- (٩٧) وثائق الخارجية المصرية ، إدارة الأبحاث ، غير منشورة ، نشرة خاصة عن العدوان الإنجليزي الفرنسى الإسرائيلي على مصر ، الجزء الثاني ، ص ٢٢ .
- (٩٨) صلاح بسيوني ، مصر وأزمة السويس ، ص ٣١٨ ، انظر كذلك ، وثائق الخارجية المصرية ، مجموعة وثائق أزمة السويس ، مقابلات الدكتور محمود فوزي مع المستر داج همر شولد والمستر كابوت لودج يوم ٦/٢/١٩٥٧ .
- (٩٩) وثائق الخارجية المصرية ، مجموعة وثائق أزمة السويس ، غير منشورة مقابلة الدكتور محمود فوزي للمستر كيرن يوم ٦/٢/١٩٥٧ .
- (١٠٠) وثائق الخارجية المصرية ، مجموعة وثائق أزمة السويس ، غير منشورة ، مقابلة الدكتور محمود فوزي للمستر كوردييه - أحد مساعدي همرشولد- مساء يوم ١٠ فبراير ١٩٥٧ ، برقية نيويورك

- الرمزية رقم ٨٨٠/٨٨٤ ب تاريخ ١١/٢/١٩٥٧ ، انظر كذلك ، صلاح بسيوني ، مصر وأزمة السويس ، من ٣١٩ .
- (١٠١) حسن البدرى ، فطين أحمد فريد ، حرب التراطئ الثالثي ، ص ٦٠٧ .
- (١٠٢) المرجع السابق ، ص من ٦٠٧-٦٠٨ .
- (١٠٣) وثائق الخارجية المصرية - غير منشورة - برقيه نيويورك الرمزية رقم ٨٨٠/٨٨٤ بتاريخ ١١/٢/١٩٥٧ .
- (١٠٤) Finer, Herman - Dulles Over Suez, PP.221-223 .
- (١٠٥) Ibid ., PP. 223-224.
- (١٠٦) وثائق الخارجية المصرية ، مجموعة وثائق أزمة السويس ، غير منشورة ، برقيه الرئيس جمال عبد الناصر إلى الدكتور محمود فوزى بتاريخ ٢٢/٢/١٩٥٧ .
- (١٠٧) وثائق الخارجية المصرية ، مجموعة وثائق أزمة السويس ، غير منشورة ، رسالة من الدكتور محمود فوزى إلى الرئيس جمال عبد الناصر يوم ٢٢/٢/١٩٥٧ .
- (١٠٨) Eisenhower, Dwight, Waging Peace, PP.175-177, see also, Mahmoud Fawzi, The Suez War 1956, PP.147-148.
- (١٠٩) وثائق الخارجية المصرية ، مجموعة وثائق أزمة السويس - غير منشورة ، رسالة من الدكتور محمود فوزى إلى الرئيس جمال عبد الناصر يوم ٢٢/٢/١٩٥٧ .
- (١١٠) المصدر السابق .
- (١١١) المصدر السابق .
- (١١٢) المصدر السابق .
- (١١٣) وثائق الخارجية المصرية ، وثائق أزمة السويس ، غير منشورة - رسالة من الدكتور محمود فوزى إلى جمال عبد الناصر بتاريخ ٢٤/٢/١٩٥٧ .
- (١١٤) وثائق الخارجية المصرية ، مجموعة وثائق أزمة السويس ، غير منشورة - برقيه نيويورك الرمزية رقم ٣٥ بتاريخ ٢٤/٢/١٩٥٧ .
- (١١٥) المصدر السابق .
- (١١٦) بن جوريون ، ديفيد - إسرائيل تاريخ شخصي ، الجزء الثالث ، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ، من ١٦٨ .
- (١١٧) وثائق الخارجية المصرية ، مجموعة وثائق أزمة السويس ، خطاب الدكتور محمود فوزى أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٢٨ فبراير ١٩٥٧ .
- (١١٨) وثائق الخارجية المصرية ، إدارة الأبحاث - غير منشورة ، نشرة خاصة عن العدوان البريطاني الفرنسي الإسرائيلي على مصر ، الجزء الثاني ، ص من ٢٣-٢٤ .
- (١١٩) المصدر السابق ، ص ٢٤ ، انظر كذلك بن جوريون ، ديفيد ، المصدر السابق ، ص ١٧١ .
- (١٢٠) المصدر السابق ، ص من ٢٤-٢٥ ، انظر كذلك صلاح بسيوني ، مصر وأزمة السويس ، ص من ٣٢٠-٣٢١ .

- (١٢١) وثائق الخارجية المصرية ، برقية نيويورك المفتوحة ، كلمة جولدا مائير أمام الجمعية العامة يوم ٤ مارس ١٩٥٧ .
- (١٢٢) محمد حاتين هيكل ، ملفات السويس ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص ٦٠٦ .
- (١٢٣) محمد محمد إبراهيم الديب ، الجغرافيا السياسية ، ص ٤٢٥ . وظل الخليج مفتوحاً أمام السفن الإسرائيلية من ٦ نوفمبر ١٩٥٦ حتى أغلق في ٢٣ مايو ١٩٦٧ بعد سحب قوات الطوارئ الدولية . وتذكرت إسرائيل من إعادة فتحه مرة ثانية أمام سفنها وبضائعها في ٩ يونيو ١٩٦٧ بعد هزيمة مصر في حرب يونيو ١٩٦٧ .
- (١٢٤) المصدر السابق ، نفس المكان .